تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨

الأمم المتحدة

المحتويـات

٣ تمهيـد

٤ نظـرة عامـة

١٦ ثورة بيانات آخذة في التحرك

١٨ الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

٢٢ الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

٢٤ الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية ومستدامة

٢٦ الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

٢٨ الهدف ١٥: الحياة في البـرّ

٣٠ الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

٣٤ ملاحظة للقارئ

٣٥ المجموعات الإقليمية

تقريـــر
أهــداف
التنميــة المستدامة
٢٠١٨

الأمــم المتحــدة
نيويورك، ٢٠١٨

تمهيـد

تقدم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططاً عالمياً للكرامة والسلام والازدهار للناس وللكوكب، الآن وفي المستقبل. فقد انقضى ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الخطة، وتعمل البلدان على ترجمة هذه الرؤية المشتركة إلى خطط واستراتيجيات إنمائية وطنية.

ويبرز تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ التقدم المحرز في العديد من مجالات خطة عام ٢٠٣٠. فمنذ نهاية القرن الماضي، انخفض معدّل الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٥ في المائة، وانخفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٥٠ في المائة. وفي جنوب آسيا، تراجع خطر زواج البنات في مرحلة الطفولة بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء بأكثر من الضعف. وعلى الصعيد العالمي، زادت إنتاجية العمل وتراجعت معدّلات البطالة. وهناك الآن أكثر من ١٠٠من البلدان لديها سياسات ومبادرات للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

على أن التقرير يبين أيضاً أن التقدم المتحقق في بعض المجالات غير كاف لبلوغ أهداف الخطة وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠. وينطبق هذا بصفة خاصة على أكثر الفئات حرماناً وتهميشاً. فاحتمال أن يكون الشباب عاطلين عن العمل أكبر من احتمال البطالة بين الكبار بثلاثة أضعاف. كما أن أقل من نصف جميع الأطفال والمراهقين لا يستوفون الحدّ الأدنى من المعايير في القراءة والرياضيات. وفي عام ٢٠١٥، كان ٢,٣ بليون من الناس لا يزالون يفتقرون حتى إلى المستوى الأساسي من خدمات الصرف الصحي، واستمر ٨٩٢ مليون شخص في ممارسة التغوط في العراء. وهناك ما يقرب من بليون شخص معظمهم من سكان الريف لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يبلغ معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء في سنّ الإنجاب عشرة أمثال المتوسط العالمي. ويتنفس تسعة من أصل ١٠ أشخاص يعيشون في المدن الهواء الملوث. وفي حين أن بعض أشكال التمييز ضد النساء والفتيات آخذة في الانخفاض، فإن انعدام المساواة بين الجنسين لا يزال يعيق النساء ويحرمهن من الحقوق والفرص الأساسية.

ويضيف النزاع وتغيّر المناخ وانعدام المساواة المتزايد تحدّياتٍ إضافية. وقد ارتفع بعد انخفاض مطوّل عددُ الذين يعانون من نقص التغذية من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦، مما يرجع أساساً إلى النزاعات والجفاف والكوارث المرتبطة بتغيّر المناخ. وفي عام ٢٠١٧، كان موسم الأعاصير في منطقة شمال المحيط الأطلسي هو الأكثر تكلفة على الإطلاق، كما كان متوسط درجة الحرارة العالمية في السنوات الخمس الماضية هو الأعلى على الإطلاق.

وليس بإمكاننا، إن لم تتوفر لدينا الأدلة على الموقع الذي بلغناه الآن، أن نرسم بثقة مسارنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، يتناول هذا التقرير أيضاً التحدّيات التي تواجهها عمليات جمع ومعالجة وتحليل ونشر بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها ومصنفة بدرجة كافية من التفصيل، وهو يدعو إلى صنع سياسات تستند على نحو أفضل إلى الأدلة. وتمكّننا التكنولوجيا المتوفرة اليوم من جمع البيانات التي نحتاج إليها للحفاظ على الوعد بعدم ترك أيّ شخص وراء الركب. لكننا بحاجة إلى القيادة السياسية والموارد والالتزام باستخدام الأدوات المتاحة الآن.

ولم يبقَ إلاّ ١٢ عاماً على الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠، ولذا يتعين أن يكتسي عملنا شعوراً بالإلحاح. فتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب اتخاذ إجراءات فورية ومتسارعة من جانب البلدان، فضلاً عن إقامة شراكات تعاونية بين الحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات. وتتطلب هذه الخطة الطموحة تغييراً عميقاً يتجاوز العمل كالمعتاد. وقد أطلقت الأمم المتحدة من جانبها مبادرات إصلاحية لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتمثل الهدف في أن تكون هذه المنظومة أكثر فعالية وتماسكاً وخضوعاً للمساءلة. ونحن نقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع في كل مكان.

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

نظـرة عامــة

يستعرض تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ التقدم المحرز في السنة الثالثة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتلقي هذه النظرة العامة الأضواء على التقدم المحرز والفجوات المتبقية في جميع الأهداف السبعة عشر، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة، وتفحص بعض أوجه الترابط عبر الأهداف والغايات. وتركز فصول التقرير بمزيد من التعمق على الأهداف الستة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٨.

ولئن كان الناس يعيشون بشكل عام حياة أفضل مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن، فإن التقدّم نحو ضمان عدم تخلف أحد عن الركب لم يكن بالسرعة الكافية المطلوبة لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. والواقع أن معدّل التقدّم العالمي لا يواكب طموحات الخطة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة من جانب البلدان وأصحاب المصلحة على جميع المستويات.

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

لا يحصل إلاّ ٤٥ في المائة من سكان العالم على استحقاق نقدي واحد على الأقل من نظام الحماية الاجتماعية

في حين أن حدّة الفقر المدقع قد خفّت بشكل كبير منذ عام ١٩٩٠، لا تزال هناك جيوب تمثل أسوأ أشكال الفقر. ويتطلب القضاء على الفقر وجود أنظمة حماية اجتماعية شاملة تهدف إلى حماية جميع الأفراد طوال دورة الحياة. كما يتطلب اتخاذ تدابير هادفة للحدّ من الضعف أمام الكوارث ولمعالجة المشاكل التي تواجهها مناطق جغرافية محدّدة تعاني من نقص الخدمات داخل كل بلد.

- انخفض معدّل الفقر المدقع بسرعة: ففي عام ٢٠١٣، كان هذا المعدّل على ثلث ما كان عليه عام ١٩٩٠. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن ١١ في المائة من سكان العالم، أو ٧٨٣ مليون نسمة، يعيشون دون عتبة الفقر المدقع في عام ٢٠١٣.
- شهدت نسبة عمال العالم الذين يعيشون مع أسرهم على أقل من ١,٩٠ دولار للفرد في اليوم الواحد انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، فقد هبطت من ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٧.
- استناداً إلى تقديرات عام ٢٠١٦، كان ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم مشمولين فعلياً باستحقاق نقدي واحد على الأقل في إطار نظم الحماية الاجتماعية.
- في عام ٢٠١٧، قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث بأكثر من ٣٠٠ بليون دولار. وتعتبر هذه الخسائر من بين أعلى الخسائر التي تعرّض لها العالم في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب ثلاثة أعاصير رئيسية أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وعدة بلدان في منطقة البحر الكاريبي.

في عام ٢٠١٧، زادت الخسائر الاقتصادية المنسوبة إلى الكوارث على ٣٠٠ بليون دولار

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

عاد الجوع في العالم إلى الارتفاع مرة أخرى:
ففي عام ٢٠١٦، كان هناك ٨١٥ مليوناً من الناس يعانون من نقص التغذية، بعد أن كان عددهم ٧٧٧ مليوناً في عام ٢٠١٥

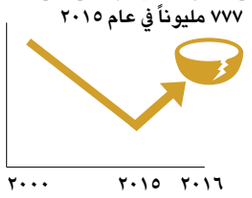

بعد أن استمر الجوع في العالم يشهد انخفاضاً على مدى فترة مطولة، يبدو أنه عاد الآن إلى التزايد مرة أخرى. وتعد العوامل المتمثلة في النزاع والجفاف والكوارث المرتبطة بتغيّر المناخ من بين العوامل الرئيسية التي تتسبب في انعكاس التقدم هذا.

- ارتفعت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم من ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. ويمثل هذا ارتفاعاً إلى ٨١٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥.
- في عام ٢٠١٧، كان هناك ١٥١ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم (أيّ انخفاض الطول بالنسبة للعمر)، بينما كان ٥١ مليون منهم يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)، و٣٨ مليون يعانون من البدانة.
- بلغ مجموع المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية ١٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦، حيث انخفض هذا المجموع إلى ٦ في المائة من جميع معونات المانحين المخصصة للقطاع بعد أن كان قد بلغ حوالي ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات.
- أحرز تقدم في خفض إعانات الدعم الزراعي المشوه للسوق، فقد انخفضت إلى أكثر من النصف في خمس سنوات – من ٤٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥.
- في عام ٢٠١٦، شهد ٢٦ بلداً مستويات مرتفعة أو معتدلة الارتفاع من الأسعار العامة للأغذية، مما يمكن أن يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

في عام ٢٠١٧، لا يزال التعرّض للتقزم والهزال والوزن المفرط يؤثر على ملايين الأطفال دون سن الخامسة

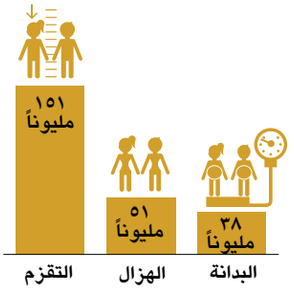

الهدف ٣: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

ارتفع عدد الناس الذين يعيشون اليوم حياة صحية أفضل مما كانوا عليه في العقد الماضي. ومع ذلك، لا يزال الناس يعانون دون داعٍ من أمراض يمكن الوقاية منها، وكثير منهم يفقدون حياتهم قبل الأوان. ويتطلب التغلب على المرض واعتلال الصّحة بذل جهود متضافرة ومستدامة تركز على المجموعات السكانية والمناطق المهملة.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

- انخفضت معدّلات الوفيات النفاسية بنسبة ٣٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، في عام ٢٠١٥، توفيت ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم بسبب مضاعفات تعرّضن لها أثناء الحمل أو الولادة. وخلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٧، تمّ حوالي ٨٠ في المائة من الولادات الحية في جميع أنحاء العالم بمساعدة مختصين صحيين مهرة، مقارنة بنسبة ٦٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.
- على الصعيد العالمي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، انخفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٧ في المائة، وانخفض معدّل وفيات المواليد الجدد بنسبة ٣٩ في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفض العدد الإجمالي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩,٩ ملايين إلى ٥,٦ ملايين.
- كان التقدم مذهلاً حتى في المنطقة التي تواجه أكبر التحدّيات الصحية. فمنذ عام ٢٠٠٠، انخفض معدّل الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٥ في المائة وانخفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٥٠ في المائة.
- في عام ٢٠١٨، كان المعدّل العالمي للولادات بين المراهقات ٤٤ ولادة لكل ١ ٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة، مقارنة بـ ٥٦ ولادة في عام ٢٠٠٠. ويوجد أعلى معدّل (١٠١) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الأمراض المعدية والأمراض غير السارية

- على الصعيد العالمي، انخفض معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٠,٤٠ إلى ٠,٢٦ لكل ١ ٠٠٠ شخص من غير المصابين، في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦. أما بالنسبة للنساء في سن الإنجاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن المعدّل كان أعلى بكثير، حيث بلغ ٢,٥٨ لكل ١ ٠٠٠ إمرأة غير مصابة.
- في عام ٢٠١٦، تم الإبلاغ عن ٢١٦ مليون حالة من الملاريا مقابل ٢١٠ ملايين حالة في عام ٢٠١٣. وكان هناك ١٤٠ حالة جديدة من السل لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٧٣ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠. وانخفض معدّل انتشار التهاب الكبد باء بين الأطفال دون سن الخامسة – من ٤,٧ في المائة في فترة ما قبل اللقاح إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٥.
- في عام ٢٠١٦، أفيد عن وجود ١,٥ بليون شخص بحاجة إلى علاج ورعاية على المستوى الجماعي أو الفردي للأمراض الاستوائية المهملة، مما يشكل انخفاضاً من ١,٦ بليون شخص في عام ٢٠١٥ ومن ٢ بليون في عام ٢٠١٠.
- لا تزال مياه الشرب غير المأمونة والصرف الصحي غير المأمون وغياب النظافة الصحية من العوامل الرئيسية المساهمة في معدّلات الوفيات العالمية، فقد أسفرت عن حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٦. ونتجت هذه الوفيات بصفة رئيسية عن أمراض الإسهال، ولكن أيضاً عن سوء التغذية وإصابات الديدان الخيطية (النيماتود) المعوية.
- على الصعيد العالمي، توفي ٣٢ مليون شخص في عام ٢٠١٦ بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وكان احتمال الوفاة نتيجة لهذه الأسباب حوالي ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦ للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ سنة.
- في عام ٢٠١٦، أدّى تلوث الهواء في المنازل وفي الهواء الطلق إلى حوالي ٧ ملايين حالة وفاة في جميع أنحاء العالم.

النظم الصحية والتمويل الصحي

- على الصعيد العالمي، أنفق ما يقرب من ١٢ في المائة من سكان العالم (أكثر من ٨٠٠ مليون شخص) ما لا يقل عن عُشر ميزانيات أسرهم لتغطية تكاليف الخدمات الصحية في عام ٢٠١٠، مما يشكل ارتفاعاً عن نسبة ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للصحة الأساسية من جميع المانحين بنسبة ٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠، لتصل إلى ٩,٤ بلايين من الدولارات في عام ٢٠١٦.
- تشير البيانات المتاحة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦ إلى أن ما يقارب ٤٥ في المائة من جميع البلدان و٩٠ في المائة من أقل البلدان نمواً لديها أقل من طبيب واحد لكل ١ ٠٠٠ شخص، وأكثر من ٦٠ في المائة لديها أقل من ثلاث ممرضات أو قابلات لكل ١ ٠٠٠ شخص.

ارتفع على المستوى العالمي عدد الولادات التي يشرف عليها مهنيون صحيون مهرة

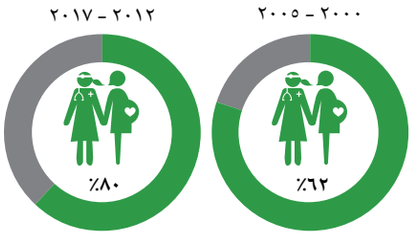

انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦

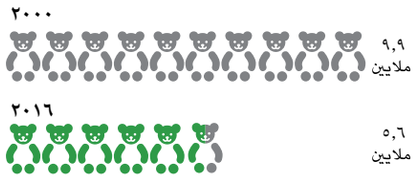

معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء في سن الإنجاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يزيد ١٠ مرات على المتوسط العالمي

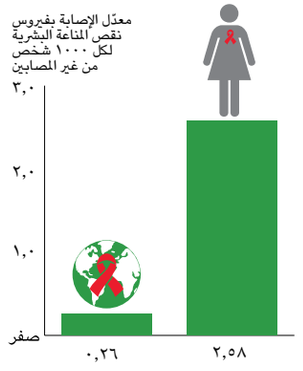

العالم ليس على الطريق الصحيح للقضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

أكثر من نصف الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم لا يستوفون الحدّ الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات. وهناك حاجة لإعادة تركيز الجهود لتحسين جودة التعليم. ولا يزال التفاوت في التعليم عميقاً بين الجنسين وبين المواقع الحضرية والريفية، وفي أبعاد أخرى. وهناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية للتعليم، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

أكثر من نصف
الأطفال والمراهقين لا يحققون الحدّ الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات

- على المستوى العالمي، بلغ معدّل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وتوجد أدنى المعدّلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤١ في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (٥٢ في المائة).
- يقدر أن ٦١٧ مليون طفل ومراهق في سن التعليم الابتدائي والإعدادي في العالم – أيّ ٥٨ في المائة من هذه الفئة العمرية – لا يحققون الحدّ الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات.
- في عام ٢٠١٦، حصل على التدريب ما يقدر بـ ٨٥ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم؛ على أن هذه النسبة لم تبلغ إلاّ ٧١ في المائة في جنوب آسيا و٦١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- في عام ٢٠١٦، كانت نسبة المدارس الابتدائية المزودة بالكهرباء في أقل البلدان نمواً ٣٤ في المائة فقط، وكانت نسبة المدارس المجهزة بمرافق أساسية لغسل اليدين أقلّ من ٤٠ في المائة.

هناك حاجة إلى مزيد من المعلمين المدربين للتوصل إلى التعليم الجيد

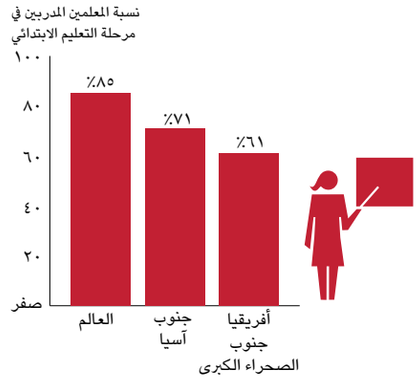

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

في حين أن بعض أشكال التمييز ضد النساء والفتيات تشهد انخفاضاً، فإن انعدام المساواة بين الجنسين لا يزال يعوق النساء ويحرمهن من الحقوق والفرص الأساسية. ويتطلب تمكين النساء التصدي لمشاكل هيكلية من قبيل المعايير والمواقف الاجتماعية غير المنصفة، فضلاً عن وجوب وضع أطر قانونية تقدمية تعزز المساواة بين النساء والرجال.

شهد زواج الأطفال في جنوب آسيا انخفاضاً بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧

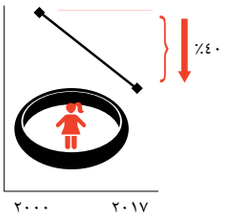

- استناداً إلى بيانات الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ الواردة من ٥٦ بلداً، تعرّض ٢٠ في المائة من الفتيات المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً، من اللاتي كنّ قد دخلن في علاقة جنسية في أيّ وقت سابق، إلى عنف جسدي و/أو جنسي من جانب شريك حميم في فترة الإثني عشر شهراً التي سبقت إجراء الدراسة الاستقصائية.
- على الصعيد العالمي، حوالي عام ٢٠١٧، يقدّر أن ٢١ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة أبلغن أنهن كنّ متزوجات أو في اتحاد غير رسمي قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. وهذا يعني أن ما يقدر بـ ٦٥٠ مليون فتاة وامرأة اليوم متزوجات وهنّ في سن الطفولة. على أن معدّلات زواج الأطفال تستمر في الانخفاض في مختلف أنحاء العالم. وفي جنوب آسيا، انخفض خطر تعرّض البنات للزواج في مرحلة الطفولة بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ تقريباً.
- في حوالي عام ٢٠١٧، تعرّضت واحدة من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً لتشويه أعضائهن التناسلية في ٣٠ بلداً تتركز فيها هذه الممارسة، مقارنة بفتاة واحدة من كل اثنتين تقريباً نحو عام ٢٠٠٠.
- استناداً إلى بيانات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦ من حوالي ٩٠ بلداً، تنفق النساء ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما ينفقه الرجال من ساعات العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة الأجر.
- على الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة النساء في عضوية البرلمانات الوطنية ذات المجلس الواحد أو في المجلس الأدنى من البرلمان الوطني من ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٨.

تنفق النساء ثلاثة أضعاف عدد الساعات الذي ينفقه الرجال في العمل المنزلي والرعاية المنزلية بلا أجر

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

لا تزال كثرة من الناس يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المدارة بأمان. وهناك عوامل من قبيل ندرة المياه، والفيضانات، والافتقار إلى الإدارة السليمة لمياه النفايات، تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر زيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين إدارة المياه من الأمور الحاسمة لتحقيق التوازن في الطلب المتزايد على المياه بين مختلف القطاعات والمستخدمين.

- في عام ٢٠١٥، كان ٢٩ في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى إمدادات مياه الشرب المدارة بأمان، وكان ٦١ في المائة منهم بدون خدمات صرف صحي مدارة بأمان. وفي عام ٢٠١٥، واصل ٨٩٢ مليون شخص ممارسة التغوط في العراء.
- في عام ٢٠١٥، لم تكن المرافق الأساسية لغسل الأيدي متوفرة إلاّ لدى ٢٧ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً.
- تشير التقديرات الأولية المستقاة من بيانات الأسر المعيشية في ٧٩ بلداً معظمها من بلدان الدخل المرتفع أو الدخل المتوسط المرتفع (باستثناء جزء كبير من أفريقيا وآسيا) إلى أن ٥٩ في المائة من جميع مياه الصرف المنزلية تعالج بأمان.
- في ٢٢ بلداً، معظمها في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي منطقة وسط وجنوب آسيا، يزيد مستوى الإجهاد المائي عن ٧٠ في المائة، مما يشير إلى احتمال قوي للتعرض لندرة المياه في المستقبل.
- في الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٨، أبلغ ١٥٧ بلداً عن تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بنسبة ٤٨ في المائة في المتوسط.
- استناداً إلى بيانات من ٦٢ بلداً من أصل ١٥٣ بلداً تتقاسم المياه العابرة للحدود، كان متوسط النسبة المئوية للأحواض الوطنية العابرة للحدود التي يغطيها ترتيب تشغيلي ٥٩ في المائة فقط في عام ٢٠١٧.

يفتقر ثلاثة من كل ١٠ أشخاص إلى إمكانية الحصول على خدمات مياه الشرب المدارة بصورة آمنة

يفتقر ستة من كل ١٠ أشخاص إلى إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المدارة بصورة آمنة

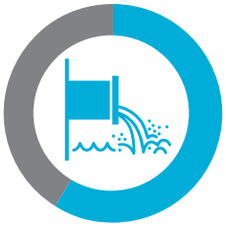

تبين بيانات ٧٩ بلداً أن ٥٩ في المائة من جميع مياه النفايات تعالج بصورة آمنة

الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تم قطع خطوة أخرى نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بفضل ما تحقق مؤخراً من تقدم في تعميم الكهرباء، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وفي تحسين كفاءة الطاقة الصناعية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الأولويات الوطنية وطموحات السياسة العامة لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق غايات الطاقة لعام ٢٠٣٠.

- في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من ٧٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة، وانخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون بدون كهرباء إلى أقل بقليل من بليون شخص.
- في أقل البلدان نمواً، ارتفعت نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على الكهرباء إلى أكثر من ضعفيها خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦.
- في عام ٢٠١٦، كان هناك ٣ بلايين من الناس (٤١ في المائة من سكان العالم) لا يزالون يستخدمون الطهي بالوقود والمواقد الملوِّثة.
- طرأ انخفاض متواضع على حصة مصادر الطاقة المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة، وذلك من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. على أن ٥٥ في المائة فقط من الحصة المتجددة مستمدة من الأشكال الحديثة للطاقة المتجددة.
- انخفضت كثافة الطاقة العالمية بنسبة ٢,٨ في المائة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، مما يمثل ضعف معدّل التحسن الذي لوحظ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠.

في عام ٢٠١٥، كان ٥٥ في المائة من الطاقة المتجددة يُستمد من أشكال حديثة

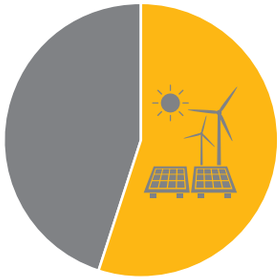

لا يزال أربعة من كل ١٠ أشخاص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أشكال الوقود والتكنولوجيا النظيفة لأغراض الطهي

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

على الصعيد العالمي، ارتفعت إنتاجية العمل وانخفض معدّل البطالة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر من التقدم للتمكن من زيادة فرص العمل، وخاصة للشباب، والحدّ من العمالة غير الرسمية وعدم المساواة في سوق العمل (لا سيما من حيث الفجوة في الأجور بين الجنسين)، وتشجيع بيئة عمل آمنة ومأمونة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لضمان استمرارية العمل وتحقق نمو اقتصادي شامل للجميع.

- في عام ٢٠١٦، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة ١,٣ في المائة على الصعيد العالمي، أيّ أقل من معدّل النمو البالغ ١,٧ في المائة المسجل في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، انخفض معدّل النمو هذا بشكل حاد من ٥,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ إلى ٢,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦.
- ارتفعت إنتاجية العمل على المستوى العالمي، مقاسة باعتبارها الناتج الذي ينتجه كل شخص حاصل على عمل بقيمة الدولار الأمريكي الثابتة لعام ٢٠٠٥، بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعد هذا أسرع معدّل نمو سُجل منذ عام ٢٠١٠.
- على الصعيد العالمي، كان ٦١ في المائة من جميع العمال يعملون في إطار عمالة غير رسمية في عام ٢٠١٦. وباستثناء القطاع الزراعي، فإن ٥١ في المائة من جميع العمال ينتمون لفئة العمالة هذه.
- تشير البيانات الواردة من ٤٥ بلداً إلى أن عدم المساواة بين الجنسين في الدخل لا يزال منتشراً: ففي ٨٩ في المائة من هذه البلدان، كانت أجور الرجال في الساعة أعلى في المتوسط من أجور النساء، مع وجود فجوة في الأجر نسبتها ١٢,٥ في المائة في المتوسط.
- في عام ٢٠١٧، انخفض معدّل البطالة العالمي إلى ٥,٦ في المائة، مقارنة بما نسبته ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقد تباطأ الانخفاض منذ عام ٢٠٠٩، عندما كان ٥,٩ في المائة. ويزيد احتمال كون الشباب عاطلين عن العمل بمعدّل ثلاث مرات بالمقارنة باحتمال بطالة الكبار، وقد بلغ معدّل بطالة الشباب في العالم ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧.
- في البلدان المرتفعة الدخل، يملك كل شخص بالغ تقريباً حساباً في مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، مقارنة بما نسبته ٣٥ في المائة فقط من البالغين في البلدان المنخفضة الدخل. وفي جميع المناطق، تتخلف المرأة عن الرجل في هذا المجال.

لا يزال عدم المساواة في الإيراد منتشراً على نطاق واسع: فالرجال يكسبون أكثر من النساء بنسبة ١٢,٥ في المائة في ٤٠ من أصل ٤٥ بلداً تتوفر عنها البيانات

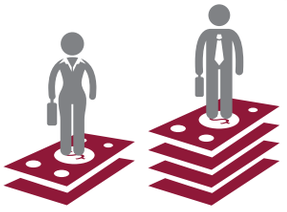

في عام ٢٠١٧، كان احتمال البطالة بين الشباب أكبر بثلاث مرات من احتمال البطالة بين الكبار

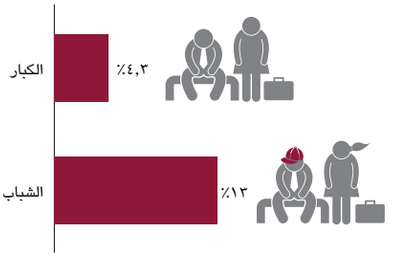

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

أحرز تقدم مطرد في الصناعة التحويلية. ولتحقيق التصنيع الشامل والمستدام، ينبغي إطلاق العنان للقوى الاقتصادية التنافسية لتوليد العمالة والدخل، وتيسير التجارة الدولية، وتمكين استخدام الموارد بكفاءة.

- ارتفعت الحصة العالمية من القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، مدفوعة بالنمو السريع للصناعة التحويلية في آسيا.
- على الصعيد العالمي، انخفضت كثافة الكربون بنسبة ١٩ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥ – أيّ من ٠,٣٨ إلى ٠,٣١ كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من القيمة المضافة.
- في عام ٢٠١٥، استأثرت القطاعات ذات التكنولوجيا العالية المتوسطة وذات التكنولوجيا العالية بنسبة ٤٤,٧ في المائة من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع على الصعيد العالمي. وبلغت نسبة القيمة المضافة ٣٤,٦ في المائة في الاقتصادات النامية، بعد أن كانت ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.
- بحلول عام ٢٠١٦، بلغت نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة النطاق العريض المتنقل من الجيل الثالث (3G) ٦١ في المائة في أقل البلدان نمواً و٨٤ في المائة على الصعيد العالمي.

كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
(كغ ثاني أكسيد الكربون/دولار أمريكي)

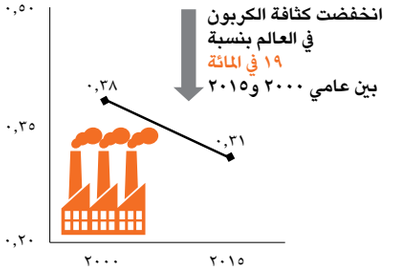

انخفضت كثافة الكربون في العالم بنسبة ١٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥

نسبة السكان الحاصلين على تغطية بشبكة نطاق عريض متنقل من الجيل الثالث (3G) كانت أدنى في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٦

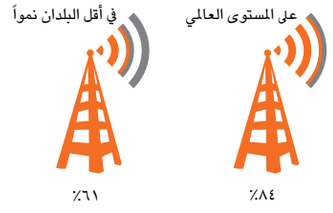

الهدف ١٠: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

بُذلت الجهود في بعض البلدان للحدّ من عدم المساواة في الدخل، وزيادة الوصول إلى صادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية بدون رسوم الجمركية، وتقديم مساعدة إضافية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، يتعين التعجيل بالتقدم للحدّ من الفوارق المتنامية داخل البلدان وفيما بينها.

- بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، في ٦٠ من أصل ٩٤ بلداً تتوفر عنها البيانات، نما الدخل لدى الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقراً بين السكان بمعدّل أسرع من دخل جميع السكان.
- في عام ٢٠١٦، كان أكثر من ٦٤,٤ في المائة من المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نمواً إلى الأسواق العالمية، و٦٤,١ في المائة من المنتجات التي تصدرها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يخضع لأية رسوم جمركية، أيّ بزيادة قدرها ٢٠ في المائة من تلك البلدان منذ عام ٢٠١٠. وتتمتع البلدان النامية بشكل عام بإمكانية الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم بنحو ٥٠ في المائة من جميع المنتجات المصدرة في عام ٢٠١٦.
- في عام ٢٠١٦، بلغ مجموع ما تلقته البلدان النامية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات المتعددة الأطراف والمانحين الرئيسيين الآخرين ٣١٥ بليون دولار؛ ومن أصل هذا المبلغ، جاء ١٥٨ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي تلك السنة، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الجهات المانحة ٤٣,١ بليون دولار و٦,٢ بلايين من الدولارات، على التوالي.
- بناءً على بيانات التخصيص، من أصل ٦١٣ بليون دولار الذي بلغه إجمالي التحويلات المسجلة في عام ٢٠١٧، تمّ تحويل مبلغ ٤٦٦ بليون دولار إلى دول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وفي حين أن متوسط التكلفة العالمية لإرسال الأموال قد انخفض تدريجياً في السنوات الأخيرة، فقد قدر بنحو ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، أيّ أكثر من ضعف التكلفة المستهدفة للمعاملات والبالغة ٣ في المائة.

ارتفعت المنتجات المصدرة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بدون رسوم جمركية بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦

تمثل التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع التحويلات في العالم في عام ٢٠١٧

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يواجه العديد من المدن في جميع أنحاء العالم تحدّيات حادة في إدارة التحضر السريع – من ضمان السكن المناسب والبنية التحتية لدعم النمو السكاني، إلى مواجهة الأثر البيئي للزحف الحضري، إلى الحدّ من التعرض للكوارث.

- بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٢٨,٤ في المائة إلى ٢٢,٨ في المائة. ومع ذلك، فقد ارتفع العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٨٠٧ مليون إلى ٨٨٣ مليون شخص.
- استناداً إلى بيانات تم جمعها في ٢١٤ مدينة/بلدية، لا يُجمع إلاّ نحو ثلاثة أرباع النفايات البلدية الصلبة.
- في عام ٢٠١٦، كان ٩١ في المائة من سكان الحضر في جميع أنحاء العالم يتنفسون هواء لا يستوفي القيمة المحددة في المبادئ التوجيهية لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجسيمات الدقيقة (PM 2.5)؛ وكان أكثر من نصف السكان يتعرضون لمستويات لتلوث الهواء لا تقل عن ٢,٥ مرة فوق المستوى الآمن. وفي عام ٢٠١٦، توفي ما يقدر بنحو ٤,٢ ملايين من الناس نتيجة ارتفاع مستويات تلوث الهواء المحيط.
- في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣، وقع ما يقارب ٩٠ في المائة من الوفيات المرتبطة بالكوارث المبلغ عنها دولياً في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وتظهر الأضرار المبلغ عنها في المساكن نتيجة للكوارث ارتفاعاً ملحوظاً من الناحية الإحصائية اعتباراً من عام ١٩٩٠ فصاعداً.

في عام ٢٠١٦، فقد ٤,٢ ملايين من الناس حياتهم بسبب تلوث الهواء المحيط

أظهرت الكوارث الطبيعية التي تسببت بدمار في المنازل ارتفاعاً له قيمة من الناحية الإحصائية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يُعد فك الارتباط بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد أحد التحدّيات الأكثر خطورة وتعقيداً مما تواجهه البشرية اليوم. ويتطلب تحقيق فك الارتباط بفعالية الأخذ بسياسات تخلق بيئة مؤاتية لهذا التغيير، وتقيم بنية تحتية وأسواقاً اجتماعية ومادية، وتحقق تحولاً عميقاً في ممارسات الأعمال التجارية على طول سلاسل القيمة العالمية.

- ارتفع نصيب الفرد من ''البصمة المادية'' في البلدان النامية من ٥ أطنان مترية في عام ٢٠٠٠ إلى ٩ أطنان مترية في عام ٢٠١٧، مما يمثل تحسناً كبيراً في مستوى المعيشة المادي. وتعزى معظم الزيادة إلى ارتفاع في استخدام الفلزات غير المعدنية، مما يشير إلى نمو في مجالات البنية التحتية والبناء.
- بالنسبة لكل أنواع المواد، يمثل نصيب الفرد في البلدان المتقدمة النمو ما لا يقل عن ضعفيه في البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، فإن البصمة المادية للوقود الأحفوري أعلى بأكثر من أربع مرات في البلدان المتقدمة النمو منها في البلدان النامية.
- بحلول عام ٢٠١٨، يوجد لدى ١٠٨ بلدان أو كان يوجد لديها، سياسات ومبادرات وطنية ذات صلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة KPMG، فإن ٩٣ في المائة من أكبر ٢٥٠ شركة في العالم (من حيث الإيرادات) تقدم حالياً تقارير عن الاستدامة، وكذلك شأن ثلاثة أرباع الشركات المائة الأكبر في ٤٩ بلداً.

على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨، هناك ١٠٨ بلدان لديها سياسات وطنية بشأن الاستهلاك والانتاج المستدامين

يبلّغ الآن عن الاستدامة ما نسبته ٩٣ في المائة من الشركات الـ ٢٥٠ الأكبر في العالم

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره

كان عام ٢٠١٧ واحداً من الأعوام الثلاثة الأكثر دفئاً التي تم تسجيلها، وكانت درجة الحرارة خلاله تزيد ١,١ درجة مئوية على فترة ما قبل التصنيع. ويبين تحليل أجرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن متوسط درجة الحرارة العالمية خلال فترة الخمس سنوات من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ هو أعلى متوسط تم تسجيله على الإطلاق. ويستمر العالم في التعرض لارتفاع مستويات البحار وللأحوال المناخية المتطرفة (كان موسم الأعاصير في منطقة شمال المحيط الأطلسي هو الأكثر تكلفة على الإطلاق) ولزيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري. ويستدعي ذلك التسريع اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب البلدان في تنفيذها لالتزاماتها المنبثقة عن اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ.

- حتى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، صادق ١٧٥ طرفاً على اتفاقية باريس وأرسل ١٦٨ طرفاً (١٦٧ بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) مساهماتهم الأولى المحدّدة وطنياً إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.
- بالإضافة إلى ذلك، وحتى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، استكملت ١٠ بلدان نامية خططها الوطنية الأولى للتكيّف من أجل الاستجابة لتغيّر المناخ، وقدمتها بنجاح.
- تواصل الأطراف من البلدان المتقدمة النمو إحراز تقدم نحو هدف الحشد المشترك لمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المفيدة.

شهد عام ٢٠١٧ موسم الأعاصير المسجل الأكثر تكلفة في منطقة شمال المحيط الأطلسي

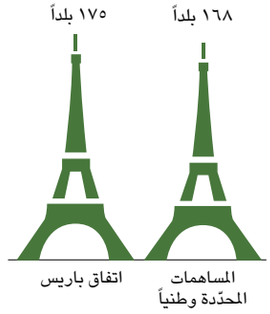

صادقت أغلبية البلدان على اتفاق باريس وقدمت مساهماتها المحدّدة وطنياً

الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

لا يزال النهوض بالاستخدام المستدام للمحيطات وحفظها يتطلب استراتيجيات وإدارة فعّالة لمكافحة الآثار الضارة الناجمة عن الإفراط في صيد الأسماك، وتزايد تحمّض المحيطات، وتفاقم تتريف المناطق الساحلية (إتخامها بالمغذيات). ولا يزال لتوسيع مناطق التنوع البيولوجي البحري المحمية وتكثيف القدرات البحثية وزيادة تمويل علوم المحيطات، أهمية بالغة للحفاظ على الموارد البحرية.

- انخفضت الحصة العالمية من الأرصدة السمكية البحرية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣.
- تشير الدراسات التي أجريت في أعالي المحيطات وفي المواقع الساحلية في جميع أنحاء العالم إلى ارتفاع في المستويات الحالية من الحموضة البحرية بنحو ٢٦ في المائة في المتوسط منذ بداية الثورة الصناعية. وعلاوة على ذلك، تتعرض الحياة البحرية لظروف خارجة عن التقلبات الطبيعية التي كانت تشهدها سابقاً.
- تشير الاتجاهات العالمية إلى استمرار تدهور المياه الساحلية بسبب التلوث والتتريف. وبدون جهود متضافرة، من المتوقع أن يرتفع التتريف في المناطق الساحلية في ما نسبته ٢٠ في المائة من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بحلول عام ٢٠٥٠.
- حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تغطي المناطق المحمية ١٦ في المائة (أو أكثر من ٢٢ مليون كيلومتر مربع) من المياه البحرية الخاضعة للولاية الوطنية – أيّ على مسافة ما بين الصفر و٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ. ويزيد ذلك عن ضعفي مستوى التغطية في عام ٢٠١٠. كما ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية الخاضعة للحماية، وذلك من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٨.

ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨

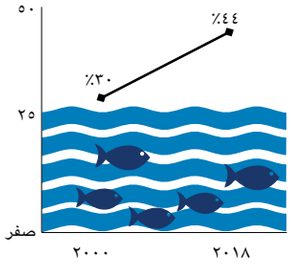

تظهر مواقع المحيطات المفتوحة أن المستويات الحالية من الحموضة ارتفعت بنسبة ٢٦ في المائة منذ بداية الثورة الصناعية

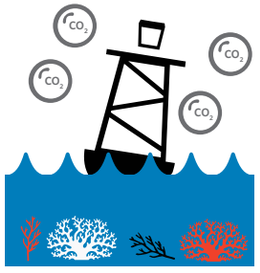

الهدف ١٥ : حماية النُظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

إن حماية النظم الإيكولوجية للغابات والأراضي آخذة في التزايد، وقد تباطأ فقدان الغابات. ومع ذلك، لا تزال جوانب أخرى لحفظ الأرض اليابسة تتطلب اتخاذ إجراءات متسارعة لحماية التنوع البيولوجي وإنتاجية الأرض والموارد الجينية والحدّ من فقدان الأنواع.

- يستمر تقلص مساحة الغابات على الكوكب، فقد تراجعت من ٤,١ بلايين هكتار في عام ٢٠٠٠ (أو ٣١,٢ في المائة من مجموع مساحة الأراضي) إلى حوالي ٤ بلايين هكتار (٣٠,٧ في المائة من مجموع مساحة الأراضي) في عام ٢٠١٥. ومع ذلك ، فإن معدّل فقدان الغابات شهد انخفاضاً بنسبة ٢٥ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.
- أظهر خُمس مساحة سطح الأرض التي تغطيها النباتات وجود اتجاهات نحو التدهور المستمر في الإنتاجية خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٣، مما يهدّد سبل معيشة أكثر من بليون شخص. وقد تضرّر ما يصل إلى ٢٤ مليون كيلومتر مربع من الأراضي، بما في ذلك ١٩ في المائة من الأراضي الزراعية و١٦ في المائة من أراضي الغابات و١٩ في المائة من الأراضي العشبية و٢٨ في المائة من الأراضي الرعوية.
- منذ عام ١٩٩٣، انخفض مؤشر القائمة الحمراء العالمي للأنواع المهددة بالانقراض من ٠,٨٢ إلى ٠,٧٤، مما يشير إلى اتجاه ينذر بالخطر في انخفاض الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والسيكاسيات. وتتمثل المحركات الرئيسية لهذه الهجمة على التنوع البيولوجي في فقدان الموائل بسبب الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والحصاد والتجارة غير المستدامين، والأنواع الغريبة الغازية.
- يستمر الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية في إحباط جهود الحفظ، حيث تم الإبلاغ عن حوالي ٧ ٠٠٠ نوع من أنواع الحيوان والنبات في إتجار غير قانوني يشمل ١٢٠ بلداً.
- في عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم التنوع البيولوجي ٧ بلايين دولار، أيّ بانخفاض قدره ٢١ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٥.

يهدد تدهور الأراضي أمن وتنمية جميع البلدان

يظهر مؤشر القائمة الحمراء اتجاهاً مقلقاً في تراجع التنوع البيولوجي بالنسبة للثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والسيكاسيات

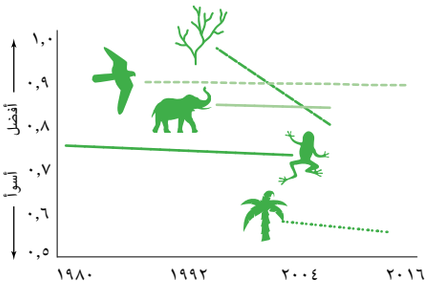

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

لا تزال مناطق كثيرة من العالم تعاني من أهوال لا توصف نتيجة للنزاع المسلح أو لأشكال العنف الأخرى التي تجري داخل المجتمعات وعلى الصعيد المحلي. إن التقدم في تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة غير متكافئ. ومع ذلك، يجري إحراز تقدم في وضع لوائح ناظمة ترمي إلى تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات، وإن كان ذلك بطيئاً، وفي تعزيز مؤسسات تدعم حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

- يتعرّض ما يقرب من ٨ من كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٤ سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني على أساس منتظم في المنزل في ٨١ بلداً (من البلدان النامية في المقام الأول)، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧. وفي جميع تلك البلدان باستثناء سبعة منها، يتعرّض أكثر من نصف الأطفال لأشكال عنيفة من التأديب.
- تم كشف أكثر من ٥٧٠ تدفقاً مختلفاً للاتجار بالأشخاص بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، وذلك في جميع المناطق؛ ويشمل العديد من هذه التدفقات حركة تتجه من بلدان ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع.
- في عام ٢٠١٤، كانت غالبية ضحايا الاتجار الذي تم الكشف عنه من النساء والفتيات (٧١ في المائة)، ونحو ٢٨ في المائة من الأطفال (٢٠ في المائة من الإناث و٨ في المائة من الذكور). وقد جرى الاتجار بأكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا المكتشفين بغرض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري.
- ظلت نسبة السجناء المحتجزين دون الحكم عليهم في جريمة، ثابتة تقريباً طوال العقد الماضي: من ٣٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦.
- تبلّغ واحدة من كل خمس شركات تقريباً في جميع أنحاء العالم عن تلقيها طلباً واحداً على الأقل لدفع رشاوٍ عند دخولها في معاملات تنظيمية أو مرافق خدمية.
- على الصعيد العالمي، سجلت ولادات ٧٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة؛ على أن النسبة المقابلة تنخفض إلى أقل من النصف (٤٦ في المائة) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- قتل ما لا يقل عن ١ ٠١٩ من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في ٦١ بلداً منذ عام ٢٠١٥. ويعادل ذلك قتل شخص واحد كل يوم أثناء عمله على إعلام الجمهور وعلى بناء عالم خال من الخوف والعوز.
- تم اعتماد قوانين وسياسات لحرية المعلومات في ١١٦ بلداً، وقد قام ٢٥ بلداً على الأقل بذلك خلال السنوات الخمس الماضية. غير أن التنفيذ لا يزال يمثل تحدّياً.
- منذ عام ١٩٩٨، أنشأ أكثر من نصف البلدان (١١٦ من أصل ١٩٧) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان جرى استعراضها من قبل الأقران من حيث امتثالها للمعايير المتفق عليها دولياً (مبادئ باريس). ومع ذلك، فإن ٧٥ بلداً فقط من هذه البلدان لديها مؤسسات ممتثلة تماماً للمعايير.

بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، تمّ كشف **أكثر من ٥٧٠** تدفقاً مختلفاً للاتجار بالأشخاص

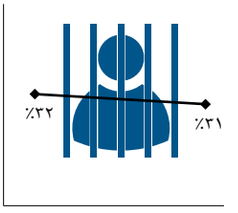

نسبة المساجين المحتجزين دون صدور أحكام بحقهم بقيت ثابتة تقريباً خلال العقد الماضي

على المستوى العالمي، كانت المواليد مسجلة بنسبة ٧٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يسعى الهدف ١٧ إلى تعزيز الشراكات العالمية لدعم وتحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠، وللجمع بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى. وعلى الرغم من التقدم في مجالات معينة، إلاّ أنه لا بدّ من بذل المزيد من الجهود لتسريع التقدم. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة إعادة تركيز جهودهم وتكثيفها في المجالات التي كان التقدم فيها بطيئاً.

- في عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٦,٦ بليون دولار، أيّ بانخفاض قدره ٠,٦ في المائة عن عام ٢٠١٦ بالقيمة الحقيقية. وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية منخفضة كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المانحة، حيث بلغت ٠,٣١ في المائة.
- في عام ٢٠١٦، كانت التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى أكثر من ثلاث أمثال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها تلك البلدان.
- في أقل البلدان نمواً، ارتفعت تكاليف خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات على مدى خمس سنوات متتالية – من مستواها المنخفض الذي بلغ ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٦.
- في عام ٢٠١٦، بلغ تغلغل شبكات النطاق العريض الثابت العالي السرعة ما نسبته ٦ في المائة من سكان البلدان النامية، مقارنة بما نسبته ٢٤ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو.
- بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لبناء القدرات والتخطيط الوطني ٢٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، أيّ ما يمثل ١٨ في المائة من مجموع المعونة المخصصة قطاعياً، وهي نسبة ظلت مستقرة منذ عام ٢٠١٠.
- انخفضت حصة المناطق النامية من صادرات السلع العالمية لسنتين متتاليتين: من ٤٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو تباين حاد مع متوسط الزيادة السنوية الذي كان قد بلغ ١,٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢. وانخفضت صادرات البضائع العالمية من ١,١ في المائة إلى ٠,٩ في المائة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، مقارنة بالزيادة من ٠,٦ في المائة إلى ١,١ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.
- في عام ٢٠١٧، كان ١٠٢ من البلدان أو المناطق ينفذ خططاً إحصائية وطنية. وظلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الصدارة، حيث نفذ هذه الخطط ٣١ بلداً؛ على أن ثلاثاً فقط من هذه الخطط حظي بتمويل كامل.
- في عام ٢٠١٥، تلقت البلدان النامية ٥٤١ مليون دولار من الدعم المالي من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية لجميع مجالات الإحصاء. ولا يمثل هذا المبلغ سوى ٠,٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، أيّ أقل من المطلوب لضمان أن تكون بلدان المناطق النامية مجهزة على نحو أفضل لتنفيذ خططها الإنمائية ولرصدها.
- خلال العقد من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن.

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى بناء القدرات والتخطيط الوطني ٢٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو رقم بقي ثابتاً منذ عام ٢٠١٠

انخفضت حصة أقل البلدان نمواً من صادرات السلع في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، بعد أن شهدت ارتفاعاً خلال فترة طويلة

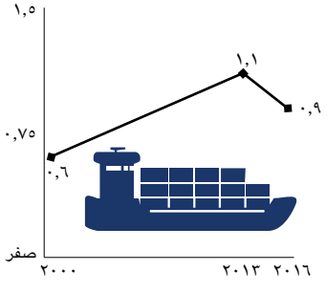

في عام ٢٠١٥، لم تتلق البلدان النامية إلا ما نسبته ٠,٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم جميع المجالات الإحصائية

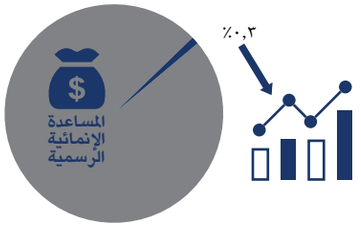

الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة

انقضى ثلاث سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وتتخذ البلدان إجراءات جريئة لتحقيق الرؤية الطموحة لهذه الخطة التحويلية. على أنها تواجه في مسعاها هذا مشاكل مروعة: تغيّر المناخ، والنزاعات، وانعدام المساواة، واستمرار وجود جيوب من الفقر والجوع، والتوسّع الحضري السريع، والتدهور البيئي. ويحتاج صانعو السياسات في كل بلد إلى التفكير في السبل التي تجعل مجتمعاتهم أكثر قدرة على الصمود أمام هذه التحدّيات. ويتمثل أفضل مكان للبدء بهذه المهمة في إنشاء بنية تحتية قوية للمياه والصرف الصحي، وضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، وبناء مدن آمنة وصديقة للبيئة، وحماية النظم البيئية، وإقامة أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج.

ويتطلب الانتقال إلى مجتمعات أكثر استدامة وقدرة على الصمود نهجاً متكاملاً يعترف بأن هذه التحدّيات – وحلولها – مترابطة. ويقدم هذا القسم منظوراً للطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة في سياق الأهداف والموضوعات قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٨.

يتوقف التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود على الأخذ بالإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة

تقدم النُظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، وما تدعمه من تنوع بيولوجي غني، الغذاء والماء والهواء النظيفين والمواد الخام التي تغذي النمو الاقتصادي. وهي توفر مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية وللتخفيف من تغيّر المناخ. ومع ذلك، فإن العوامل المتمثلة في النمو السكاني، وتكثيف الزراعة، والتحضر، والإنتاج الصناعي، تخلق تنافساً على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه. ويساهم الاستخدام المفرط في استنفاد هذه الموارد السريع وما يترتب على ذلك من تدهور بيئي.

ويتأثر أكثر من بليوني شخص بالإجهاد المائي، الذي سيتزايد بالضرورة مع النمو السكاني وتأثيرات تغيّر المناخ. وتمثل الزراعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من السحب العالمي للمياه، والذي يُتوقع أن يرتفع بشكل كبير لتلبية الاحتياجات الغذائية.

ويشكل ذلك تحدّياً أساسياً للتنمية المستدامة. وتعلق أهمية بالغة على التنفيذ الفعّال للإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات للتمكن من عكس هذا الاتجاه. وفي عام ٢٠١٧، أبلغ ١٥٧ بلداً عن متوسط لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية يقل عن ٥٠ في المائة، مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإدارة موارد المياه وزيادة تمويلها.

وتغطي الغابات ٣١ في المائة من مساحة الأرض اليابسة في العالم، وتوفر مستجمعات المياه الحرجية والأراضي الرطبة ما يقرب من ٧٥ في المائة من المياه العذبة في العالم. كما تلعب الغابات دوراً مركزياً في بناء خصوبة التربة والحفاظ عليها، وإبطاء تدهور الأراضي، ووقف الانهيارات الأرضية في المناطق الجبلية، والحماية من بعض الكوارث الطبيعية. وتشير الدراسات إلى أن القيمة الاقتصادية للغابات على مستوى العالم في عام ٢٠١١ تقدر بنحو ١٦,٢ تريليون من الدولارات. وتستمر إزالة الغابات وتدهورها في إثارة القلق، مما يشير إلى الحاجة إلى التنفيذ الكامل لممارسات الإدارة المستدامة للغابات والأراضي.

وهناك تصاعد في فقدان التنوع البيولوجي. وقد أظهر حوالي خُمس مساحة سطح الأرض التي تغطيها النباتات وجود اتجاهات مستمرة ومتدهورة في الإنتاجية بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣. وهناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لحماية واستعادة النُظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الذي تدعمه تلك النظم. ويمكن لهذه الجهود أن تساعد على التخفيف من تغيّر المناخ وتوفير قدر أكبر من القدرة على الصمود أمام الضغوط البشرية المتزايدة والكوارث الطبيعية المتصاعدة.

كما تحتاج المجتمعات، لكي تكون مستدامة وقادرة على الصمود، إلى إنشاء أطر وطنية قوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والأخذ بممارسات تجارية واستهلاكية مراعية للبيئة، والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وبحلول عام ٢٠١٨، كان لدى ١٠٨ بلدان سياسات ومبادرات وطنية ذات صلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الوصول إلى الخدمات الأساسية حق أساسي من حقوق الإنسان. ليس هذا فحسب بل هو أيضاً نقطة انطلاق نحو التنمية المستدامة

لكل مواطن الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي المناسب، والكهرباء أو غيرها من أشكال الطاقة، والنقل الآمن، وجمع النفايات، والتعليم، والرعاية الصحية. ويسير توفير هذه الخدمات الأساسية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، والحدّ من الفقر، والمساواة. وعلى سبيل المثال، تربط شبكات الطرق والنقل الموثوقة المزارعين في المجتمعات الفقيرة والنائية بالأسواق الزراعية الرئيسية، وتسهل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

وقد تمّ على الصعيد العالمي قطع شوط بعيد نحو تحسين جودة الخدمات الأساسية والتمكين من الوصول إليها، مع جعلها أكثر شمولاً. ومع ذلك، في العديد من البلدان، تُرك الفقراء والضعفاء متخلفين عن الركب. ففي عام ٢٠١٥، كان ٤,٥ بلايين من الناس (أيّ ٦١ في المائة من مجموع سكان العالم) يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، وكان ٨٩٢ مليون شخص – معظمهم في المناطق الريفية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – يمارسون التغوط في العراء.

وفي العام نفسه، كان حوالي ٢,١ بليون شخص (٢٩ في المائة من سكان العالم) يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى إمدادات مياه الشرب المدارة بأمان. وتتحمل المرأة المسؤولية الأساسية عن تأمين المياه في الحالات التي يتعين فيها جلب المياه من خارج المنزل. وقد وجدت دراسة أجريت في ٢٥ بلداً جنوب الصحراء الكبرى أن النساء يقضين ما مجموعه ١٦ مليون ساعة على الأقل في اليوم الواحد في جلب مياه الشرب، في حين أن الرجال يقضون ٦ ملايين ساعة في اليوم في هذه المهمة، وأن الأطفال ينفقون ٤ ملايين من الساعات في ذلك. ويقلل هذا العبء من الوقت المتاح للمرأة للانخراط في أنشطة أخرى، مثل الالتحاق بالمدرسة أو المشاركة في سوق العمل. والوضع أسوأ بكثير في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث يؤدي المشي لمسافات طويلة لجمع المياه أو حطب الوقود إلى وضع النساء والأطفال في موضع الخطر.

ويعيش بليون نسمة (١٣ في المائة من سكان العالم) بدون كهرباء. ويشكل سكان الريف ٨٧ في المائة من العجز العالمي في الحصول على الكهرباء، مما يرتبط بقوة بالفقر. وترتفع معدلات الحصول على الكهرباء إلى أربعة أضعاف في الأسر الـ ٢٠ في المائة الأكثر غنى مقارنة بالخمس الأدنى من الأسر في ٢٠ بلداً من البلدان التي لديها أكبر عجز في إمكانية الحصول على الكهرباء. ولا يزال ثلاثة بلايين من الناس، معظمهم من النساء والأطفال، يعتمدون في الطهي على الوقود الملوِّث والمواقد غير الفعّالة، مما يؤثر سلباً على صحتهم ورفاههم.

إن تحسين حياة الفقراء والسكان الأكثر ضعفاً يتطلب استثمارات كبيرة في الخدمات الأساسية الجيدة.

تُوفّر أنظمة الحماية الاجتماعية شبكة أمان للضعفاء

تتجلى التحدّيات التي تواجه الاستدامة والقدرة على الصمود بصور تختلف باختلاف المجموعات السكانية. ويمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية أن تؤثر في تحقيق التكافؤ بين الناس. فهي تساعد على منع الفقر وعدم المساواة وتخفيف حدّتهما في كل مرحلة من مراحل الحياة وتجعل المجتمعات أكثر استقراراً وشمولاً للجميع. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في العديد من أنحاء العالم في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، فإن حق الإنسان في الضمان الاجتماعي لم يصبح بعد حقيقة واقعة بالنسبة لمعظم الناس. واستناداً إلى تقديرات عام ٢٠١٦، فإن ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم يحصلون على تغطية فعلية باستحقاق نقدي واحد على الأقل في إطار الحماية الاجتماعية، مما يترك ٤ بلايين شخص متخلفين عن الركب.

وفي عام ٢٠١٦، لم يحصل سوى ٢٢ في المائة من العاطلين عن العمل على استحقاقات نقدية للبطالة، ولم يحصل سوى ٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة على استحقاقات نقدية للعجز. ولم تشمل أشكال الحماية الاجتماعية إلاّ ٣٥ في المائة من الأطفال، كما لم تتلقَّ إلاّ ٤١ في المائة من النساء اللاتي وضعن مولوداً أيّة استحقاقات نقدية للأمومة. ومع أن ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد يحصلون على معاش تقاعدي، إلاّ أن الاستحقاقات لم تكن كافية في كثير من الأحيان لانتشال كبار السن من الفقر. ويتمثل العمل الرئيسي الذي لا يزال يتعين القيام به في ضمان الحماية الاجتماعية لجميع الذين يحتاجون إليها.

لا بدّ من التصدّي للتحدّيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتزايدة إذا كان لنا أن نسلك سبيل جعل المدن قادرة على الصمود

منذ عام ٢٠٠٨، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتعتبر المدن والحواضر الكبرى محركات للنمو، فهي تولّد ما يقارب ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. غير أنها تواجه مشاكل متزايدة تتمثل في تزايد تلوث الهواء، واستخدام الأراضي غير المخطط له، وتزايد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ونقص الخدمات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، أدّى تغيّر المناخ إلى زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدّتها. ومع تعداد سكان المدن الكثيف وتزايد تركيز الأنشطة الاقتصادية فيها، فإنها أصبحت أكثر عرضة لمثل هذه الكوارث. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون ما يقدر بنحو ٦٨٠ مليون شخص معرّضين للأعاصير و٨٧٠ مليون شخص للزلازل – أيّ بزيادة من ٣١٠ ملايين و٣٧٠ مليون على التوالي في عام ٢٠٠٠. وتعتبر المناطق الحضرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق هشة يتقاطع فيها التحضّر مع الضعف أمام الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة في الغالب. ففي منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، يعيش أكثر من نصف السكان على بعد ١,٥ كيلومتر من البحر. وقد أدّى ذلك إلى خسائر اقتصادية قياسية في موسم الأعاصير الكارثي في عام ٢٠١٧ في منطقة شمال المحيط الأطلسي.

على أنه يمكن للمدن، بالتخطيط والإدارة الحضريين السليمين، أن تصبح مراكز شاملة للجميع ومأمونة وقادرة على الصمود ومستدامة، بالإضافة إلى جعلها مراكز ديناميكية تزدهر فيها روح الابتكار والمبادرة. وعلى الصعيد العالمي، يوجد لدى ١٥٢ بلداً سياسات حضرية وطنية قائمة لتعزيز تنمية حضرية أكثر تنسيقاً وترابطاً تمهد الطريق للتحضر المستدام. على أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لضمان التنفيذ الفعّال لهذه السياسات.

يستطيع المجتمع القادر على الصمود أن يتفادى تهديد النزاعات

على مدى العقد الماضي، شهد عدد النزاعات العنيفة ارتفاعاً كبيراً، مما أدّى إلى النزوح القسري لملايين الناس (وصل العدد في عام ٢٠١٧ إلى مستوى قياسي جديد بلغ ٦٨,٥ مليون شخص). ووفقاً للتحليلات الأخيرة، فإن أحد آثار النزاع يتمثل في زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية – من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦. ويعد النزاع أحد المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في ١٨ بلداً، حيث يوجد ٧٤ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

كما يؤثر النزوح القسري نتيجة للنزاع على أنماط التحضر، ولا سيما من حيث تشكيل الأحياء الفقيرة. وفي البلدان في مختلف أنحاء العالم، من آسيا إلى أفريقيا، يجد الناس الذين نزحوا بسبب النزاع طريقهم إلى الأحياء الفقيرة، حيث يندر وجود حتى المرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي، وحيث يعيش آلاف الأشخاص في ظروف لا تصلح للمعيشة.

ولئن كانت أسباب النزاع تتباين كثيراً فيما بينها، إلاّ أن آثار تغيّر المناخ لا تؤدي إلاّ إلى تفاقمها. فالظواهر المرتبطة بالمناخ، من قبيل الجفاف، تهدّد إمدادات الغذاء والمياه، وتزيد من التنافس على هذه الموارد الطبيعية وغيرها، وتخلق اضطرابات مدنية، مما قد يصبّ الزيت على عواقب النزاع الكارثية بالفعل.

ويمكن لعوامل مثل الاستثمار في الحكم الرشيد، وتحسين الظروف المعيشية للناس، والحدّ من عدم المساواة، وتعزيز قدرات المجتمعات، أن تساعد في بناء القدرة على مواجهة خطر النزاع وعلى الحفاظ على السلم في حال التعرّض لصدمة عنيفة أو لضغوط طويلة الأجل.

يمكن للهجرة أن تعمل لصالح الجميع في بناء مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة

على الصعيد العالمي، بلغ عدد المهاجرين الدوليين ٢٥٨ مليوناً في عام ٢٠١٧، بعد أن كان ١٧٣ مليونا في عام ٢٠٠٠. وتساهم الهجرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين والمستدامين، في كل من بلدان المنشأ والمقصد. وفي عام ٢٠١٧، بلغت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ٤٦٦ بليون دولار، أيّ أكثر من ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في ذلك العام. وتشكل التحويلات مصدراً مهماً لدخل الأسرة، وتحسن حالة الأسر والمجتمعات المحلية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والمرافق الصحية والإسكان والبنية التحتية. وتستفيد بلدان المقصد أيضاً، لأن المهاجرين غالباً ما يملأون فجوات بالغة الأهمية في القوى العاملة، ويخلقون فرص العمل كمنظمين للمشاريع، ويدفعون الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي. ويرتفع العديد من المهاجرين فوق الشدائد، ويصبحون أكثر أعضاء المجتمع ديناميكية، ويساهمون في تطوير العلوم والتكنولوجيا وإثراء المجتمعات المضيفة عن طريق زيادة التنوع الثقافي.

ومع ذلك، لا يزال كثير من المهاجرين يعانون من الضعف الشديد، ومن شأنهم أن يستفيدوا هم أيضاً من الاستثمار في مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود. وسيساعد تحسين الظروف المعيشية في بلدان المنشأ على التقليل من العوامل السلبية التي تدفع الناس إلى مغادرة وطنهم. وفي بلدان المقصد، يضمن توفير الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية، من قبيل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع، الأمر الذي يشكل وضعاً يكسب فيه الجميع.

ليو جينمين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ثورة بيانات آخذة في التحرك

في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إطار مؤشرات عالمية لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كمسعى تطوعي تقوده البلدان. وتُستكمل المؤشرات العالمية البالغ عددها ٢٣٢ مؤشراً بمؤشرات على المستويين الإقليمي والوطني وضعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشكل البيانات المستقاة من النظم الوطنية للإحصاءات والبيانات الأساس الذي يُستند إليه في تجميع المؤشرات العالمية.

وقد كانت هذه النظم في جميع أنحاء العالم مصدراً للعديد من المبادرات الهامة لتطوير أدوات وأطر جديدة ترمي إلى إدماج مصادر البيانات الجديدة، وذلك بهدف الاستفادة من قوة ثورة البيانات بالكامل وتحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠. وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة في تحديد فئات الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب، لأن البيانات مصنفة بشكل متزايد حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والاثنية وحالة الهجرة والعجز والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص. وهذا النوع من المعلومات التفصيلية هو الأساس الذي تقوم عليه السياسات الفعّالة.

تكشف تقييمات القدرات الإحصائية للبلدان عن وجود تحدّيات هائلة

منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بدأت البلدان النامية عملية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية وأطر الرصد والتقييم الخاصة بها. كما أنشأت البلدان أطراً لمؤشرات تُستخدم في استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف. وفي العديد من النظم الإحصائية الوطنية، يجري العمل على إضافة متطلبات البيانات الخاصة اللازمة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى برامج العمل الحالية وإلى الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. والهدف هو تنظيم منتجي البيانات، وتحديد المصادر، ولفت الانتباه إلى الفجوات في البيانات، وإطلاق أنشطة تنمية القدرات اللازمة.

تنفيذ إطار وطني للرصد في بنغلاديش

منذ عام ٢٠١٦، تنفذ حكومة بنغلاديش بنشاط إطاراً وطنياً لرصد أهداف التنمية المستدامة. وتم إنشاء منصب منسّق رئيسي لدى مكتب رئيس الوزراء لقيادة العملية ولتشكيل آليات التنسيق. وقد قام العديد من الهيئات الحكومية، بما في ذلك شعبة الاقتصاد العام في لجنة التخطيط، ومكتب الإحصاءات في بنغلاديش، بنشر التقارير لتحديد ورسم معالم الفجوات في البيانات ولدمج المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

ووجد تحليل فجوات البيانات أن البيانات متوفرة بشأن ٧٠ مؤشراً، ويمكن توليد البيانات لأغراض ١٠٨ من المؤشرات الأخرى عن طريق تعديل تعدادات السكان والاستقصاءات الحالية (لأغراض تصنيفها تفصيلياً). وهناك ٦٣ مؤشراً إضافياً تحتاج إلى استقصاءات أو تعدادات جديدة لتوليد معلومات تُستخدم لأغراض قياس الأداء في بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل الخطوة الأولى في وضع هذه الخطط أو الاستراتيجيات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تقييم القدرة الإحصائية لبلد ما من خلال التشاور مع جميع أعضاء النظام الإحصائي الوطني. وقد أجرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقييم كجزء من مشروع رائد في ستة بلدان – ثلاثة في أفريقيا وثلاثة في آسيا. وكشف المشروع عن أن البيانات متوفرة في المتوسط لـ ٤٠ فقط من مؤشرات التنمية المستدامة العالمية المطبقة (أيّ بنسبة ٢٠ في المائة)، وهناك ٤٧ مؤشراً عالمياً آخر (٢٣ في المائة) تعتبر قابلة للتنفيذ بسهولة، مما يعني أن مصادر البيانات متاحة من حيث المبدأ. وعلاوة على ذلك، تعتمد القدرات الحالية بشكل كبير على المساعدات الخارجية. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لرصد أية مؤشرات إضافية.

ستؤدي معايير تبادل بيانات أهداف التنمية المستدامة، والبيانات الوصفية الخاصة بها، إلى تحسين الشفافية والكفاءة

يستلزم العمل مع البيانات لأغراض التنفيذ والاستعراض الكاملين لأهداف التنمية المستدامة تبادل وتقاسم كمية كبيرة من البيانات المخزنة في قواعد بيانات مختلفة يحتفظ بها مختلف المنتجين. ويوفر معيارٌ يُعرف باسم ''مقاصة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية'' (SDMX) لغةً ومفرداتٍ مشتركة لتبادل البيانات واستهلاكها. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تعمل مجموعة من خبراء البلدان ومن خبراء الوكالات الدولية المسؤولة عن وضع المؤشرات على تطوير معيار يستند إلى مقاصة البيانات هذه لتبادل بيانات أهداف التنمية المستدامة.

وقد أصبحت المسودة الأولى لهيكل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متاحة في أوائل عام ٢٠١٨. ويقوم المكتبان الإحصائيان الوطنيان لجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا حالياً بتجريب استخدامه. وبمجرد الانتهاء، من المتوقع أن يتم اعتماد معيار مقاصة البيانات من قبل الدول والوكالات الدولية لتحسين تبادل البيانات ونشرها وشفافيتها في الإبلاغ العالمي والوطني المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وسيتم استكمال معيار البيانات بمعيار للبيانات الوصفية.

تعدّ البرامج الوطنية للإبلاغ والنشر أدوات رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولاستعراضها

تعدّ أدوات جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة وعرضها ونشرها عاملاً أساسياً لضمان استخدامها على نطاق واسع وفعّال من جانب صناع السياسات. ولا غنى عن البرامج الوطنية للإبلاغ والنشر المتعلقين بأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لصانعي السياسات، بل ولجميع أصحاب المصلحة، لفهم المجالات التي يتحقق فيها التقدم ولإرشاد التدخلات المستقبلية. كما أن لهذه البرامج وظيفة حيوية في تجميع البيانات الوطنية، فهي التي تجمع البيانات والبيانات الوصفية من النظام الإحصائي بأكمله. وهذا يساعد على ضمان جودة البيانات وتحسين التنسيق في النظام الإحصائي الوطني.

وفي الماضي، تمخضت المبادرات الرامية إلى إنشاء برامج وطنية للإبلاغ والنشر، عن نتائج متفاوتة بالنسبة للمستخدِمين. وقد جمع مؤتمر عُقد في أوائل عام

٢٠١٨ أكثر من ٦٠ خبيراً من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم برامج الإبلاغ والنشر في البلدان، بالإضافة إلى الجهات المانحة ومقدمي الحلول الآخرين. وركز المؤتمر على احتياجات المستخدمين، واستعرض أفضل الممارسات والحلول المعروضة والطرق الممكنة لسير البلدان قدماً. وأعد المؤتمر مبادئ عامة ومبادئ توجيهية لتطوير وتنفيذ البرامج الوطنية للإبلاغ والنشر لإرشاد البلدان في إنشاء برامجها الوطنية.

تصميم برنامج للإبلاغ الوطني عن أهداف التنمية المستدامة، على أن يكون مجانياً ويمكن إعادة استخدامه ويقبل تصميمه تفصيلياً حسب متطلبات أيّ بلد

في عام ٢٠١٦، تعاونت إدارة الخدمات العامة بالولايات المتحدة مع مكتب الإدارة والميزانية لتطوير وإطلاق برنامج للإبلاغ الوطني عبر الإنترنت لاستخدامه فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الابتكار الكامن وراء هذه المبادرة في تكييف منتَج قائم لديه مجتمع مستخدمين مفتوح المصدر، ويقدم حلاً تقوده البلدان، ويمكن لأيّ بلد أو منظمة القيام مجاناً بتكراره وتصميمه تفصيلياً بالكامل حسب متطلبات البلد المعني. وأجرى مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة تطويراً جديداً للأداة وأنشأها كبرنامجه الخاص للإبلاغ الوطني عن أهداف التنمية المستدامة. وتشتمل التحسينات الجديدة على القدرة على عرض البيانات المفصّلة لأغراض المؤشرات، وهي ميزة تساعد على تحديد الأشخاص الأكثر تخلفاً عن الركب وعلى إعطائهم الأولوية. ويعمل البرنامجان كلاهما من خلال الإنترنت وهما عملان متواصلان لم يكتملا بعد. ويواصل التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تقديم الدعم للبلدان الأخرى في تبني البرنامجين وتطوير ميزات إضافية، مثل العرض البصري المعزز للبيانات. لمزيد من المعلومات، انظـر: https://sdg.data.gov/ و https://sustainabledevelopment-uk.github.io/.

يمكن لاستخدام البيانات الجغرافية المكانية أن يضمن عدم تخلف أيّ شخص عن الركب

من بين فئات التصنيف المختلفة التي تتطلبها خطة عام ٢٠٣٠، تعلق أهمية بالغة على "المكان" أو الموقع الجغرافي لضمان عدم تخلف أيّ شخص عن الركب. والموقع الجغرافي مطلوب لمعرفة مكان وجود حالة ما أو المكان الذي تطرأ فيه، وبالتالي لتمكين صانعي القرار من الاستجابة. ومنذ عام ٢٠١١، قطعت الأمم المتحدة شوطاً بعيداً نحو تعزيز النظام الإيكولوجي العالمي للبيانات من خلال إنشاء لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وقد أجرى مجتمع المختصين في مجال الجغرافيا المكانية، والذي يعمل بشكل وثيق مع مجتمع المختصين في المجال الإحصائي، تحريات حول سبل التمكن من استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في تحسين إنتاج كثير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

كما أن دمج المعلومات الجغرافية المكانية مع البيانات والإحصاءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة أمر أساسي للتمكن من التشغيل البيني للبيانات عبر أنظمتها الإيكولوجية ومن ربط مجموعات البيانات داخل البلدان وفيما بينها. وتتعاون الآن المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الجغرافية المكانية الوطنية لإنشاء نظام معلومات موحّد لأهداف التنمية المستدامة. وسيكون هذا النظام الموحد بمثابة مستودع للمعلومات الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة، كما سينقل هذه المعلومات إلى مركز عالمي للبيانات.

توفير الوصول إلى البيانات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية من خلال مركز لبيانات أهداف التنمية المستدامة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أطلقت آيرلندا مركزها الوطني لأهداف التنمية المستدامة، وهو عبارة عن منصة على الإنترنت توفر الوصول إلى أكثر من ١٠٠ طبقة من طبقات البيانات الإحصائية الجغرافية وأدواتٍ للعرض البصري للبيانات وتطبيقات على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بغاياتٍ محددة من غايات أهداف التنمية المستدامة. ويُعد المركز جزءًا من تعاون أوسع بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بين المكتب المركزي للإحصاء في آيرلندا ومكتب آيرلندا للمساحة. ويتيح المركز الوصول المفتوح والشفاف إلى البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية المتكاملة دعماً لخطة الحكومة لإصلاح القطاع العام.

ومن الواضح أن هذا التعاون يمثل مكسباً لجميع أصحاب المصلحة، فهو يتيح التآزر بين السلطات الوطنية المسؤولة عن إنتاج ونشر البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية. كما يوضح في الوقت نفسه قيمة تمثيل البيانات الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة ضمن سياق جغرافي مكاني وإعادة تصميم الأنظمة والهيكليات الحالية لدمج النصوص والرسوم البيانية والخرائط لسرد قصص البيانات. وتساعد هذه الأداة في تحفيز العمل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستويين المحلي والوطني. للمزيد من المعلومات، انظر: http://irelandsdg.geohive.ie/.

يجمع منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات بين مجتمعات المختصين في مجال البيانات

إن الجمع بين مجتمعات المنتجين والمستخدمين في مجال البيانات المختلفة، وتسخير قوة التكنولوجيا وغيرها من الأدوات المبتكرة، أمران ضروريان لتحقيق ما تتطلبه خطة عام ٢٠٣٠ من البيانات. ويوفر منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات حيزاً يمكن من خلاله لمنتجي البيانات التواصل معاً كمجتمع للمختصين، وإجراء حوار مثمر مع المستخدمين ومع صانعي السياسات، وتحديد الطرق لتعبئة الموارد اللازمة لتطوير البيانات. وقد أنشأت هذا المنتدى اللجنةُ الإحصائية للأمم المتحدة – وهي هيئة حكومية دولية تضم سلطات إحصائية وطنية من جميع أنحاء العالم – لتمكين جميع منتجي البيانات، بما في ذلك الذين يقعون خارج الأنظمة الإحصائية التقليدية، من تقديم نهُج ابتكارية لتجميع البيانات ومعالجتها ونشرها.

ولتنمية القدرات وتعبئة الموارد لأغراض البيانات أهمية أساسية في أنشطة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات. وتسترشد عملية تنمية القدرات بخطة عمل كيب تاون العالمية التي تم إطلاقها في المنتدى الأول في عام ٢٠١٧. وتعتبر نتائج الاستقصاء المشترك – الذي أجرته الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والمجموعة الرفيعة المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات من أجل الإحصاءات لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – بمثابة تذكير قوي باحتياجات البلدان النامية من القدرات. وتفيد البلدان أن الأبعاد التي تتصدر قائمة احتياجاتها الأشد إلحاحاً تشمل، فيما تشمله، تحسين استخدام البيانات الإدارية، وتحسين التصنيف حسب الإعاقة، فضلاً عن الإحصاءات المتعلقة بالدخل والفقر والبيئة.

وسيُعقد منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وسيبني على نجاح المنتدى الأول، مع التركيز على المجالات المواضيعية التالية:

- نهُج جديدة لتنمية القدرات للتوصل إلى بيانات أفضل
- الابتكارات وأوجه التآزر عبر النظم الإيكولوجية للبيانات
- عدم تخلف أحد عن الركب
- فهم العالم من خلال البيانات
- بناء الثقة في البيانات والإحصاءات
- إلى أيّ مدى وصلنا؟

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يعد توفير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الآمن من حقوق الإنسان الأساسية. كما يُعتبر الحصول على المياه العذبة بكمية ونوعية كافية شرطاً أساسياً لتحقيق العديد من أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والأمن الغذائي والحدّ من الفقر. والنظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه ضرورية للحياة، فهي توفر دائماً مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية، وتحقق منافع من قبيل النقل، والتنقية الطبيعية، والريّ، والحماية من الفيضانات، وموائل للتنوع البيولوجي. ومع ذلك، فقد بدأت العوامل المتمثلة في النمو السكاني، وتكثيف الزراعة، والتحضر، والإنتاج الصناعي، تطغى على قدرة الطبيعة على الاضطلاع بالوظائف الرئيسية وعلى توفير الخدمات الأساسية، وباتت تقوض هذه الوظائف والخدمات. إن التحدّيات التي تواجه تلبية الاحتياجات المائية في المستقبل بطريقة مستدامة مهمة صعبة، ولكن يمكن التغلب عليها. ويعتبر تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات (بما في ذلك المستوى العابر للحدود) وتعميم المياه والصرف الصحي في سياسات وخطط القطاعات الأخرى أمراً بالغ الأهمية.

لا يزال معظم سكان العالم يفتقرون إلى المرافق الصحية الآمنة، ويفتقر ٣ من كل ١٠ أشخاص إلى مياه الشرب الآمنة

وفي عام ٢٠١٥، كان ٥,٢ بلايين من الناس (٧١ في المائة من سكان العالم) يستخدمون خدمات لمياه الشرب مدارة بأمان – أيّ أنهم كانوا يستخدمون مصدر مياه محسّن موجود في الأماكن، ومتوفر عند الحاجة، وخال من التلوث. كما كان ١,٣ بليون شخص آخر (١٧ في المائة من السكان) يستخدمون خدمة لمياه الشرب الأساسية – أيّ مصدر مياه محسّن لا يبعد أكثر من ٣٠ دقيقة. وهذا يعني أن ٨٤٤ مليون شخص ما زالوا يفتقرون حتى إلى مستوى الخدمة الأساسي.

واستناداً إلى تقديرات من ٨٤ بلداً في عام ٢٠١٥، كان ٣٩ في المائة من سكان العالم يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان – وهي مرافق أساسية للتخلص من النفايات البشرية بأمان. وكان ٢٩ في المائة من سكان العالم يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية – وهي مرفق محسّن لا يُستخدم على أساس التقاسم. وفي تلك السنة، كان ٢,٣ بليون شخص يفتقرون حتى إلى مستوى أساسي من الخدمة، وقد استمر ٨٩٢ مليون شخص في ممارسة التغوط في العراء. ولم يكن لدى سوى ٢٧ في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً مرافق أساسية لغسل الأيدي.

نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات أساسية مدارة بأمان لمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

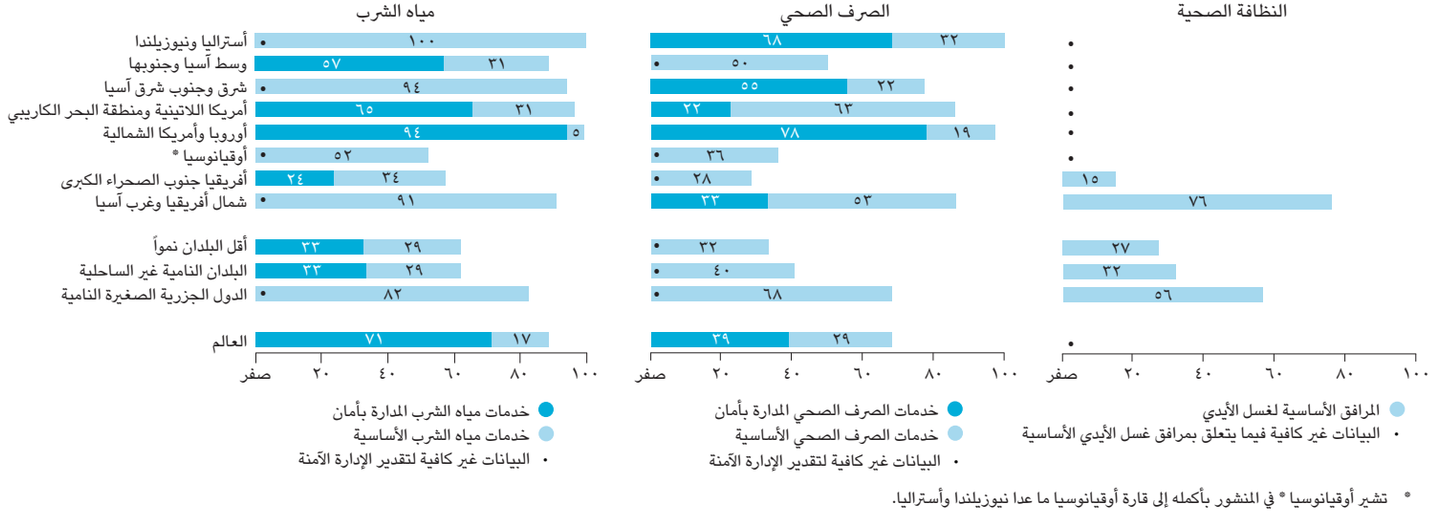

* تشير أوقيانوسيا * في المنشور بأكمله إلى قارة أوقيانوسيا ما عدا نيوزيلندا وأستراليا.

يحدّ النزاع والعنف وعدم الاستقرار من التقدم في مجال المياه والصرف الصحي

يمكن للنزاع والعنف وعدم الاستقرار أن يعوق التقدم نحو حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية. وباستخدام تصنيف البنك الدولي المنسق للدول الهشة، يعيش ما يقدّر بنحو ٤٨٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في أوضاع هشة في عام ٢٠١٥. ومن بين هؤلاء، يفتقر ٢٨٤ مليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، بينما يفتقر ١٨٣ مليون شخص إلى خدمات مياه الشرب الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، فإن معدّل احتمال افتقار الأشخاص الذين يعيشون في بلدان هشة إلى الصرف الصحي الأساسي يزيد بنسبة الضعفين عن سكان البلدان غير الهشة، كما أن معدّل احتمال افتقارهم إلى خدمات مياه الشرب الأساسية يزيد بنسبة أربعة أضعاف عن سكان البلدان غير الهشة، مع وجود اختلافات كبيرة عبر كافة المناطق.

نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية في البلدان الهشّة وغير الهشّة، ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

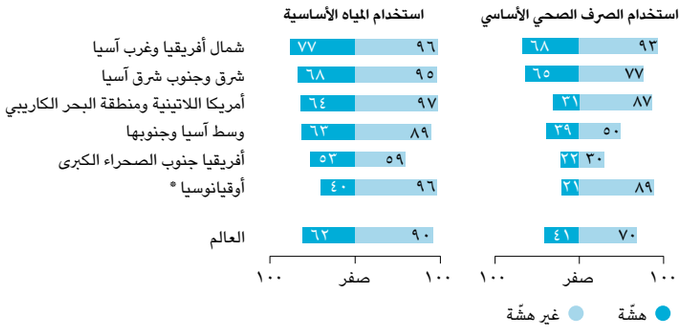

هناك حاجة إلى إحراز تقدم معجل في أكثر من ٤٠ بلداً لإنهاء التغوط في العراء بحلول عام ٢٠٣٠

بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، انخفضت نسبة السكان الذين يمارسون التغوط في العراء من ٢٠ في المائة إلى ١٢ في المائة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعجيل التقدم للتمكن من إنهاء هذه الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن بين ٦٢ بلداً يمارس فيها ما لا يقل عن ٥ في المائة من السكان التغوط في العراء في عام ٢٠١٥، يسير ١٨ بلداً في الوقت الحالي على طريق تحقيق هدف عام ٢٠٣٠. غير أن معدّل التقدم الحالي بطيء للغاية في ٣٦ بلداً آخر بحيث لا يمكنها بلوغ ذلك الهدف. أما بالنسبة للبلدان الثمانية المتبقية، فقد ارتفعت معدّلات التغوط في العراء لديها منذ عام ٢٠٠٠.

نسبة السكان الذين يمارسون التغوط في العراء في عام ٢٠١٥ والمعدّل السنوي لانخفاض ممارسة التغوط في العراء، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

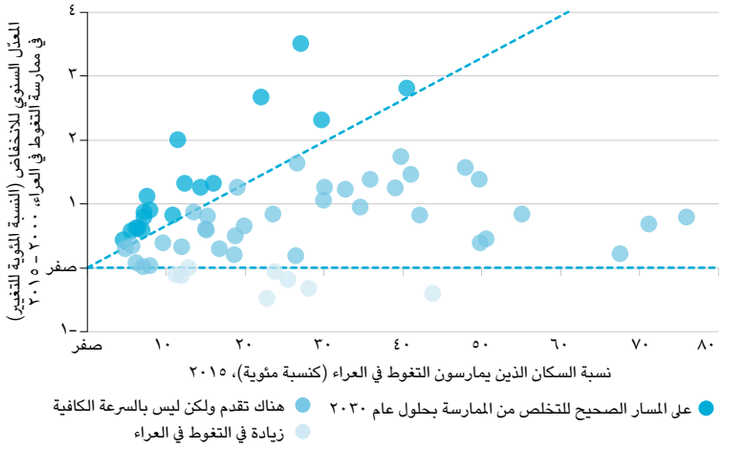

تشكل مياه الصرف المنزلية غير المعالَجة خطراً على الصحة العامة وعلى البيئة

تؤدي مياه الصرف المنزلية غير المعالجة إلى خفض نوعية المياه بشكل عام، مما يشكل خطراً على الصحة العامة. ويمكنها أن تلوث مصادر مياه الشرب وأن تحدّ من فرص إعادة استخدام المياه بشكل آمن ومنتج. وتشير التقديرات الأوّلية المستقاة من بيانات الأسر المعيشية في ٧٩ بلداً معظمها من البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المتوسط المرتفع (باستثناء معظم أفريقيا وآسيا) إلى أن أقل من ٥٠ في المائة من تدفقات مياه الصرف المنزلية تعالج بشكل آمن في ٢٢ بلداً. ومن بين ٥٩ في المائة من تدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة، فإن ما نسبته ٧٦ في المائة يوجد لدى أسر لديها شبكة صرف صحي، كما أن ما نسبته ١٨ في المائة من هذه التدفقات تعالج من خلال مرفق في الموقع، مثل خزانٍ للصرف الصحي.

نسبة تدفقات مياه الصرف المنزلية المعالجة بأمان، ٢٠١٥ (النسبة المئوية)

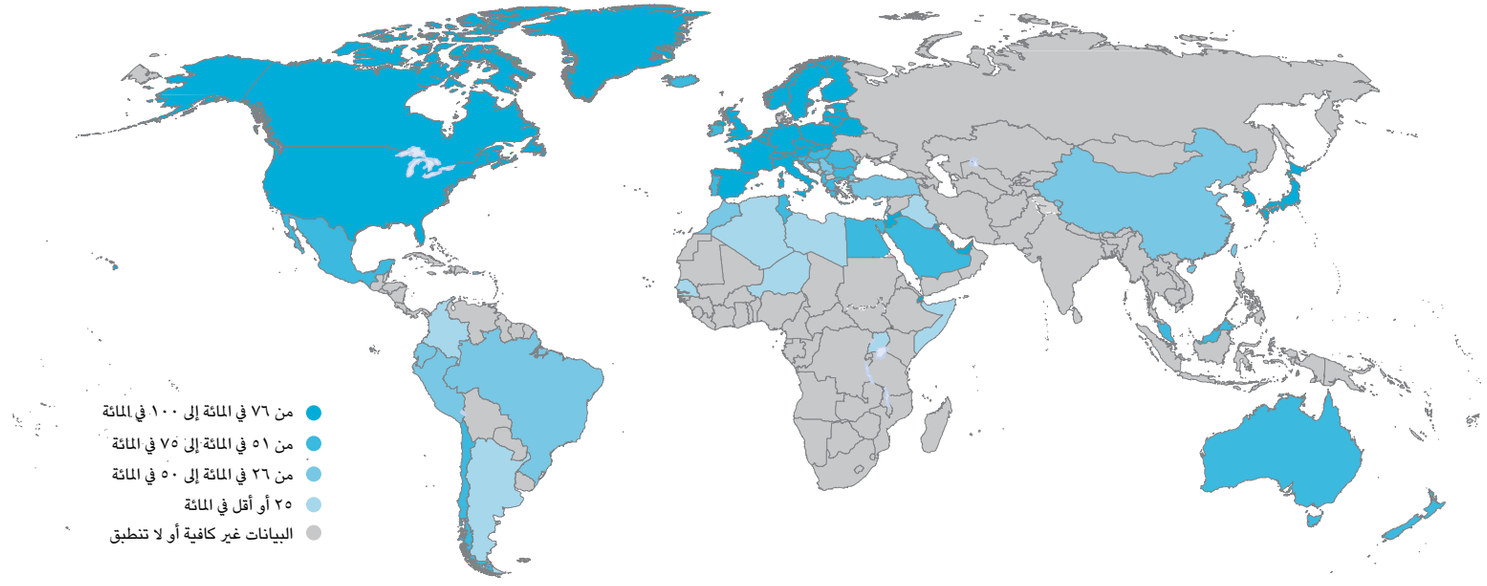

مستوى الإجهاد المائي: المسحوب من المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة، حوالي عام ٢٠١٤ (كنسبة مئوية)

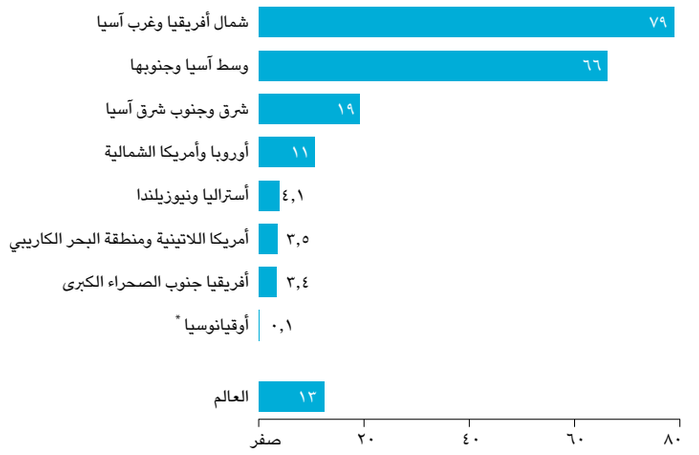

تعاني منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا من أشدّ حالات الإجهاد المائي، مما يشير إلى قوة احتمال التعرّض لندرة المياه في المستقبل

في ٢٢ بلداً (معظمها في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي وسط وجنوب آسيا)، فإن معدّل الإجهاد المائي – الذي يعرَّف بأنه نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة – يزيد عن ٧٠ في المائة. ويدل ذلك على وجود احتمال قوي للتعرّض لندرة المياه في المستقبل. وفي ١٥ بلداً من هذه البلدان، زاد مجموع المسحوب على ١٠٠ في المائة من موارد المياه العذبة المتجددة في البلد. ويجري التعامل عادة مع هذه التحدّيات من خلال الاستفادة من موارد المياه غير التقليدية، مثل مياه الصرف المعاد استخدامها، وتحلية المياه، ومياه الصرف المستخدمة مباشرة في الزراعة. ويتعين على البلدان الأكثر تأثراً بالإجهاد المائي أن تركز الجهود على زيادة إنتاجية استخدام المياه وكفاءتها من خلال تلك الطرق وغيرها.

متوسط نسبة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وعدد البلدان في كل فئة من فئات تنفيذ هذه الإدارة، ٢٠١٧

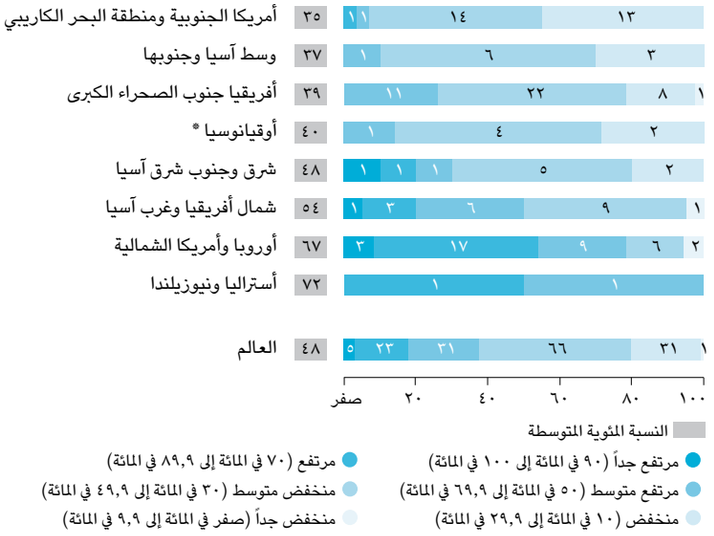

هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود في معظم البلدان لتحسين إدارة مواردها المائية

يدعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية استخدام المياه بطريقة توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، أبلغ ١٥٧ بلداً عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المتوسط بنسبة ٤٨ في المائة، حيث تراوحت نسب هذا الاستخدام بين ١٠ في المائة و١٠٠ في المائة. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية، توفر كل منطقة أمثلة عن بلدان يرتفع لديها نسبياً مستوى تنفيذ هذه الإدارة، مما يدل على أن مستوى التنمية ليس بالضرورة هو ما يعيق التنفيذ. وتشير مقارنة استقصاء عام ٢٠٠٧ باستقصاء عام ٢٠١١ بشأن تنفيذ الإدارة المستدامة إلى تواضع التقدم نحو تحقيق الهدف. ومع ذلك، واستناداً إلى الخبرات الميدانية، فإن معدّلات التنفيذ العالية تتطلب عادة ما لا يقل عن عقد من الزمان لتحقيقها. وتحتاج معظم البلدان إلى تسريع التقدم الحالي ليقترب من الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، خاصة فيما يتعلق بتمويل إدارة الموارد المائية.

نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود والمغطاة بترتيب تشغيلي للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٧ (كنسبة مئوية)

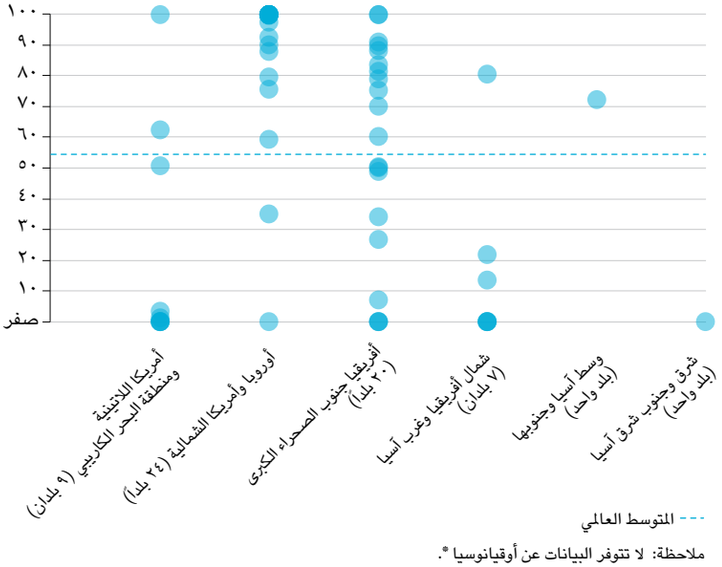

ملاحظة: لا تتوفر البيانات عن أوقيانوسيا *.

يلزم تعجيل التقدم في ميدان التعاون بين البلدان التي تتقاسم الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية

يتشارك ١٥٣ بلداً في ما مجموعه ٢٨٦ من أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود و٥٩٢ من مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود. ويخلق هذا الاعتماد على المياه العابرة للحدود أوجه ترابط بين البلدان حول القضايا السياسية والبيئية والاقتصادية والأمنية، وهو يجعل التعاون ضرورة. وفي عام ٢٠١٧، واستناداً إلى بيانات من ٦٢ بلداً من أصل ١٥٣ من البلدان التي تتقاسم المياه العابرة للحدود، بلغ متوسط نسبة المنطقة الوطنية العابرة للحدود المغطاة بترتيبات تشغيلية ٥٩ في المائة. وهناك مستويات عالية من التعاون في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية والعديد من أحواض الأنهار والبحيرات الرئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الصعيد العالمي، تختلف أنواع ترتيبات التعاون اختلافاً كبيراً من حيث نطاقها ووظيفتها وشكلها. ويغطي معظم هذه الترتيبات الأنهار والبحيرات، ولكنها نادراً ما تشمل مستودعات المياه الجوفية. وقد اتُّخذت خطوات مشجعة لتنقيح الترتيبات القديمة وتعزيز أشكال التعاون القائمة والتفاوض على اتفاقات تعاون جديدة. ومع ذلك، يتعين بذل جهد كبير لكفالة تغطية الأحواض العابرة للحدود في جميع أنحاء العالم بترتيبات تشغيلية، حيثما يلزم ذلك.

يزيد الافتقار إلى مياه سطحية وفيرة في البلدان الأشد فقراً من تعرّضها للتأثر بتغيّر المناخ وندرة المياه

توفر النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه موطناً للأنواع النباتية والحيوانية المتنوعة ومصدراً للكثير من السلع والخدمات المستدامة، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والطاقة والزراعة والترفيه. وتظهر بيانات الاتجاهات الإقليمية أن حجم المياه السطحية زاد في بعض المناطق خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٥. ومع ذلك ، فمن المرجح أن يعود ذلك إلى حدّ كبير لإقامة خزانات جديدة، وللريّ بمياه الفيضانات، ولآثار الظواهر الجوية المتطرفة التي تفاقمت بسبب تغيّر المناخ. وعلى الصعيد العالمي، فإن أكثر من ٢ في المائة من الأراضي تغطيها مسطحات من المياه العذبة، ولكنها موزعة بشكل غير متساو عبر البلدان. وتغطي مسطحات المياه العذبة ما يقارب ٤ في المائة من مجموع الأراضي في أمريكا الشمالية وأوروبا، بينما تبلغ النسبة المقابلة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية حوالي ١ في المائة. ومع أن البلدان النامية غير الساحلية لديها نسبة أعلى من المسطحات المائية، فقد انخفضت هذه الحصة خلال العقد الماضي.

نسبة مساحة الأراضي المغطاة بمسطحات المياه العذبة في عام ٢٠١٦، والتغيّر في نسبة مساحة الأراضي المغطاة بمسطحات المياه العذبة، ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

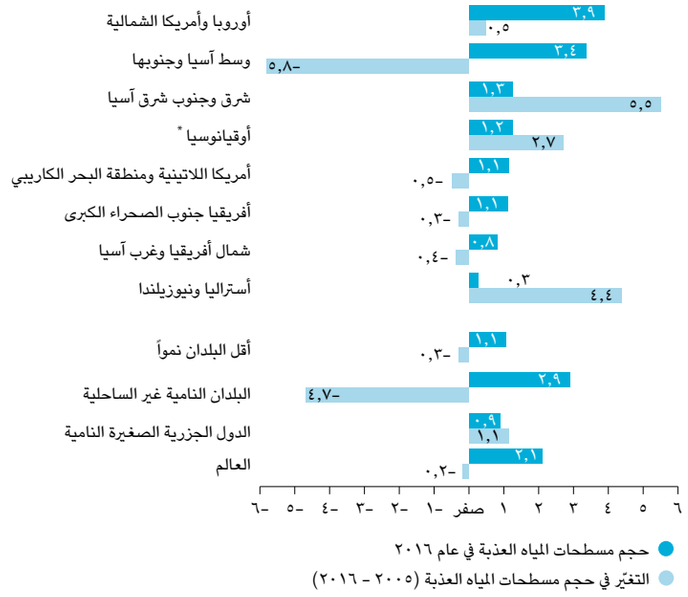

شهدت التزامات تمويل قطاع المياه انخفاضاً بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦

يتطلب ضمان توفير المياه والمرافق الصحية للجميع موارد مالية وقدرات فنية لدعم واستدامة الاستثمارات اللازمة في الهياكل الأساسية الكبرى. وفي حين أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تقديمها وتوزيعها على جميع القطاعات ارتفع باضطراد بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، فإن حصة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للأنشطة المتعلقة بالمياه شهدت انخفاضاً. وتشمل هذه الأنشطة توفير مياه الشرب، والصرف الصحي والنظافة الصحية، وموارد المياه الزراعية، والحماية من الفيضانات، والطاقة الكهرمائية. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، انخفضت الالتزامات الموجهة لقطاع المياه من ذروة بلغت ١٢ بليون دولار إلى ٩ بلايين من الدولارات. غير أن المدفوعات الفعلية للأنشطة المتعلقة بالمياه ارتفعت من ٧,٤ بلايين من الدولارات إلى ٩ بلايين من الدولارات. ومع انخفاض الالتزامات، قد تتراجع المدفوعات الفعلية أيضاً في المستقبل. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يحدّ أيّ انخفاض في المعونة الخارجية من التقدم نحو تحقيق الهدف ٦: فقد وجد استقصاء أجري عام ٢٠١٧ أن أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان أبلغت عن عدم كفاية التمويل للوفاء بالأهداف الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ومدفوعاتها الفعلية الموجهة إلى قطاع المياه، ٢٠٠٧ - ٢٠١٦ (بملايين الدولارات بالسعر الثابت وكنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية)

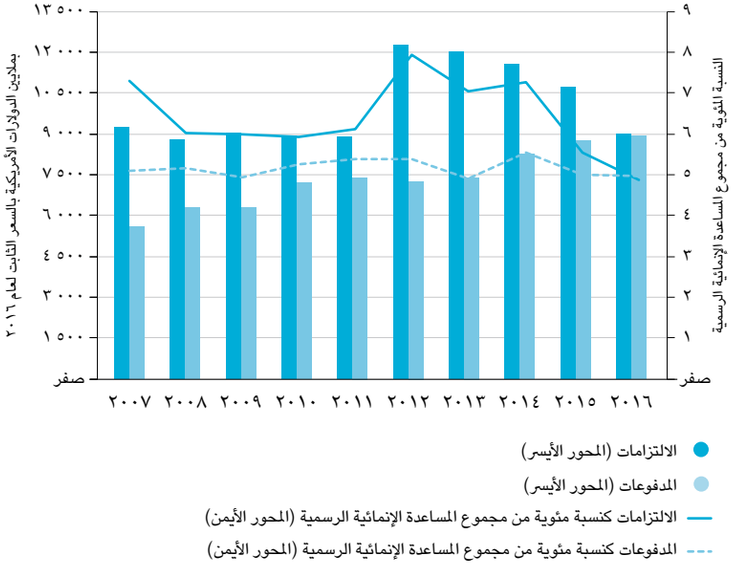

أكثر من نصف البلدان لديها سياسات أو إجراءات لمشاركة المرأة في إمدادات المياه الريفية

يمكن أن تساعد السياسات والإجراءات الخاصة بمشاركة الحكومات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي في ضمان إبلاغ المجتمعات المحلية واستشارتها وتمثيلها في تقديم هذه الخدمات الحيوية. وتظهر بيانات ١١٠ من البلدان من استقصاءين – في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ – أن ٨٥ في المائة من البلدان أفادت بأن لديها سياسات أو إجراءات معمول بها لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة إمدادات المياه الريفية، وأن ٨١ في المائة لديها سياسات أو إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالصرف الصحي في المناطق الريفية، وأن ٧٩ في المائة لديها هذه السياسات أو الإجراءات لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. ولدور مشاركة المرأة أهمية متزايدة كمقياس للإنصاف. ومن بين البلدان الـ ٨٤ التي شاركت في استقصاء عام ٢٠١٧، فإن عدد البلدان التي لديها سياسات تذكر على وجه التحديد مشاركة المرأة أعلى فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية الريفية منه فيما يتعلق بالمناطق الحضرية.

نسبة البلدان التي لديها إجراءات محدّدة في القانون أو السياسة العامة لمشاركة مستخدمي الخدمات/المجتمعات المحلية، ونسبة البلدان التي لديها سياسات تذكر على وجه التحديد مشاركة المرأة، ٢٠١٤ و٢٠١٧ (كنسبة مئوية)

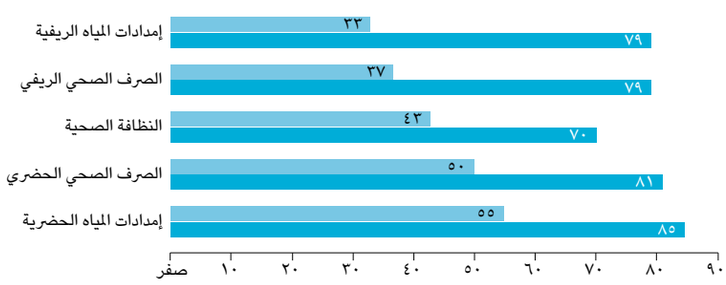

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

توفر التطورات الأخيرة في ميدان الطاقة المستدامة دلائل مشجعة على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة. فقد تجاوزت معدّلات الحصول على الكهرباء النمو السكاني في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر التحسن في كفاءة الطاقة، الأمر الذي يقابل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويقلل الطلب على الطاقة، ويجعل تكلفتها مقبولة أكثر. ومع أن الطاقة المتجددة أحرزت تقدماً سريعاً في قطاع الكهرباء، فإن هناك حاجة إلى إحراز تقدم سريع أيضاً في مجالات النقل والتدفئة والتبريد. ورغم بعض الخطوات إلى الأمام، لا يزال ٤١ في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة. وعموماً، لا يزال التقدّم نحو الهدف ٧ بطيئاً للغاية وليس على المسار الصحيح لتحقيق غايات الطاقة العالمية لعام ٢٠٣٠.

كمية مختلف أشكال مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي، ٢٠١٥
(بملايين الأطنان من مكافئ النفط)

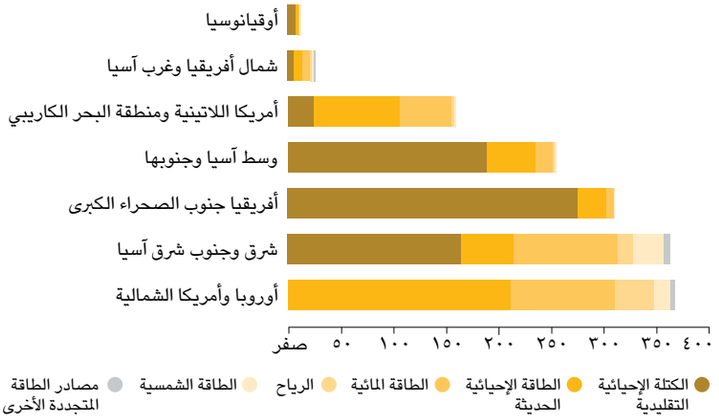

ملاحظات: تشمل أوقيانوسيا أستراليا ونيوزيلندا.

الكتلة الحيوية التقليدية هي الاستخدام السكني لحطب الوقود والفحم في البلدان من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتشمل الطاقة الحيوية الحديثة جميع الاستخدامات الأخرى للكتلة الحيوية. أما مصادر الطاقة المتجددة الأخرى فهي تشمل الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة البحرية.

هناك حاجة إلى تقبُّل أسرع للأشكال الحديثة من الطاقة المتجدّدة لبلوغ الغاية الطموحة التي يرمي إليها هدف التنمية المستدامة

طرأ ارتفاع متواضع على حصة المصادر المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي، من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ولم يُستمد إلاّ ٥٥ في المائة من حصة المصادر المتجددة من الأشكال الحديثة للطاقة المتجددة. ويمثل الباقي الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية (مثل حطب الوقود والفحم)، ويُستخدم جانب كبير من هذه النسبة من قبل ٣ بلايين من الناس لا يزالون يستخدمون مواقد الطهي الملـوِّثة. ومن حيث القيمة المطلقة، ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة ١٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٥، شكّلت الكهرباء نصف هذه الزيادة (ومعظم ذلك من طاقة الرياح والطاقة الشمسية)؛ أما النصف الآخر فقد كان في الغالب من الطاقة الحيوية المستخدمة في التدفئة والنقل. واستناداً إلى الاتجاه الحالي، فإن من المتوقع أن تصل حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة إلى ٢١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعتبر أقلّ من الزيادة الكبيرة المطلوبة لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة.

كثافة الطاقة الأوّلية على المستوى العالمي، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ (ميغاجول لكل دولار أمريكي بمكافئ القوة الشرائية لعام ٢٠١١)

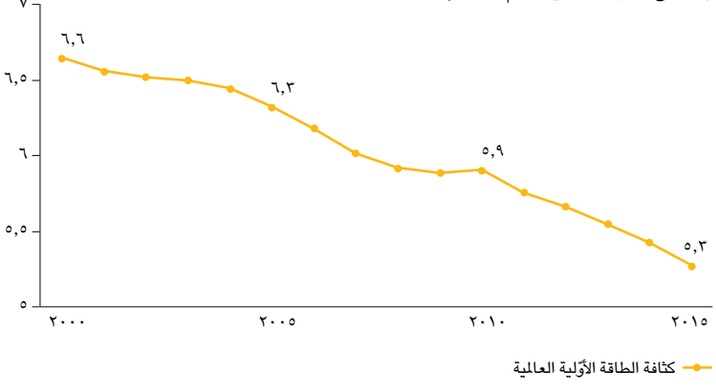

تشهد البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط أسرع معدّلات انخفاض كثافة الطاقة، وهي بذلك تتجاوز البلدان الأكثر ثروة

انخفضت كثافة الطاقة على المستوى العالمي – وهي نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي – بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، أيّ بسرعة أكبر من أيّ عام منذ عام ١٩٩٠، وبضعفي معدّل التحسّن بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. وأظهرت البلدان ذات الدخل المرتفع انخفاضاً مستمراً، ولكن بوتيرة أبطأ من البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. وقد تجاوزت الآن الاقتصادات الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ وفي أفريقيا المعدّل العالمي للتحسّن في كثافة الطاقة، ولكن مستويات الكثافة في المنطقتين أعلى من المتوسط العالمي. ومن بين قطاعات الاستخدام النهائي، حققت الصناعة تقدماً كبيراً، حيث خفضت الكثافة بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. ولبلوغ غاية هدف التنمية المستدامة، يجب أن يطرأ تحسّن في كثافة الطاقة على المستوى العالمي بمعدّل سنوي قدره ٢,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٣٠، مما يتطلب زخماً مستمراً واعتماداً منهجياً لسياسات كفاءة الطاقة في البلدان المتخلفة عن الركب.

يستمر عدم حصول مساحات شاسعة من أفريقيا وآسيا على الكهرباء، رغم ما يحرز من تقدم

في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء بما يقرب من ١٠ نقاط مئوية، فبلغت ٨٧ في المائة. وهذه المرة هي الأولى التي انخفض فيها العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون بدون كهرباء إلى ما دون عتبة رمزية تبلغ بليون نسمة منذ عام ١٩٩٠. وتحققت مكاسب كبيرة في معدّلات الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية، مما يرجع جزئياً إلى تباطؤ النمو السكاني، ولكن أيضاً بفضل زيادة استخدام الطاقة الشمسية خارج الشبكات الرسمية. ومع ذلك، فإن معدّلات الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية (بنسبة ٧٦ في المائة) أقل بكثير منها في المناطق الحضرية (٩٧ في المائة)، ويشكل سكان الريف ٨٧ في المائة من العجز العالمي في الحصول على الكهرباء.

وتلاحَظ أعلى معدّلات هذا العجز في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، فقد حققت المنطقتان كلاهما تقدماً كبيراً. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفع معدّل الحصول على الكهرباء في جنوب آسيا من ٦٠ في المائة إلى ٨٦ في المائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢٦ في المائة إلى ٤٣ في المائة. وعلى الرغم من هذه التطورات الواعدة، فإن التوقعات الخاصة بنشر الكهرباء تشير إلى أن العالم لم يصل بعد إلى طريق حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بلغ حوالي ٤٠ بلداً الغاية المطلوبة منذ عام ٢٠١٠؛ كما أن ٩٨ من البلدان الأخرى ستحتاج إلى تكثيف جهودها لتحقيق ذلك.

حصة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

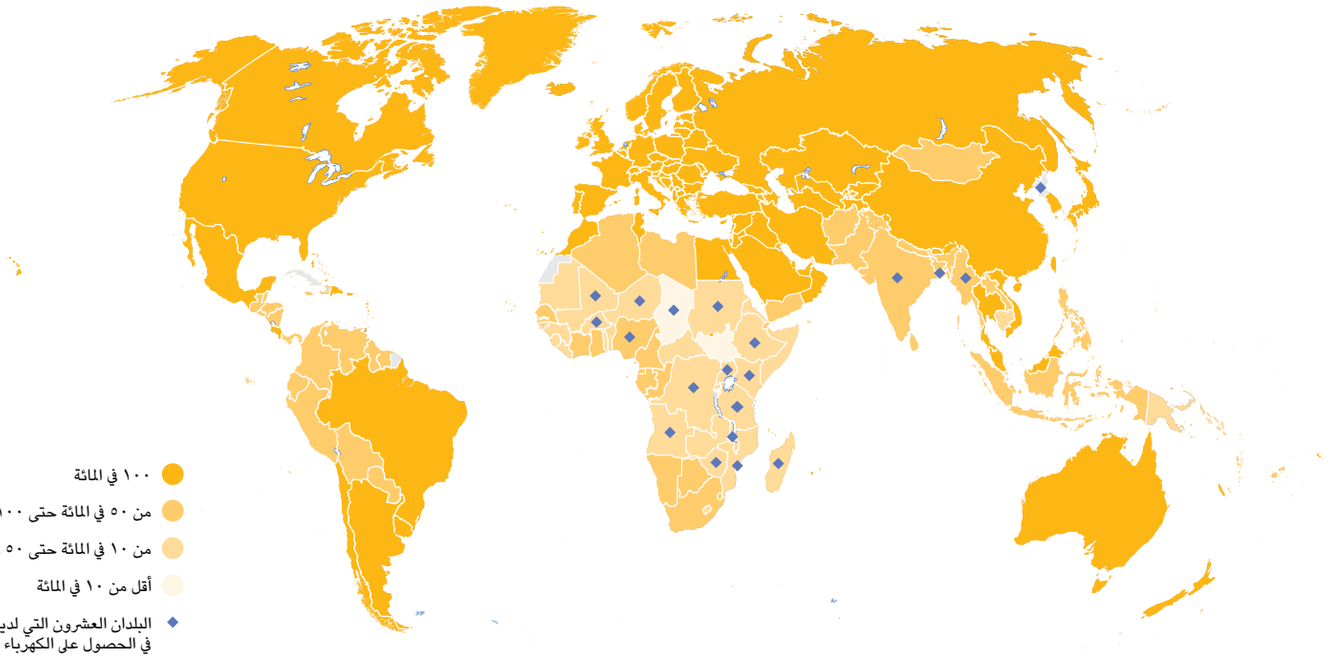

هناك نسبة مذهلة من سكان العالم لا يستطيعون الحصول على أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة، وهي تبلغ ٤١ في المائة

خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦، تمكّن ١,٤ بليون شخص من الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة. على أن التقدم المحرز في عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على تكنولوجيات الطهي النظيفة قابله بشكل رئيسي النمو السكاني خلال هذه الفترة. وفي عام ٢٠١٦، كان ٥٩ في المائة من السكان يحصلون على أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة، أيّ بزيادة ١٠ نقاط مئوية فقط منذ عام ٢٠٠٠.

وتتأثر صحة ورفاهية نحو ٣ بلايين من الناس سلباً بالنقص في أنواع وقود الطهي النظيفة. وهذا ينطبق بشكل خاص على النساء والأطفال الذين هم عادة المشترون الرئيسيون للطاقة المنزلية ومستخدموها الأساسيون. ولا تزال منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا * وأجزاء كثيرة من آسيا تُظهر أكبر نسبة من السكان الذين يستخدمون الوقود الملوث. وفي عام ٢٠١٦، كان هناك ٢,٨ بليون شخص لا يزالون يستخدمون الوقود الصلب والمواقد غير المتصفة بالكفاءة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات تلوث الهواء المنزلي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيكون هناك ٢,٣ بليون شخص يستخدمون طرق الطهي التقليدية في عام ٢٠٣٠. وتتمثل الحلول في الانتقال إلى وقود وتقنيات أكثر نظافة، من قبيل الغاز والكهرباء، وتحسين كفاءة المواقد. وتعتبر معالجة مسائل القدرة على تحمل التكاليف ومسائل غياب الوعي لدى المستهلك حول فوائد الطهي النظيف وتوفير حدّ أدنى من التمويل لمنتجي تقنيات طاقة الطهي النظيفة أساليب أساسية لتسريع معدّل الوصول إلى الطهي النظيف.

عدد الأشخاص الذين يعتمدون بشكل أساسي على أنواع الوقود النظيف والكيروسين والوقود الصلب، ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٦ (بلايين الأشخاص)

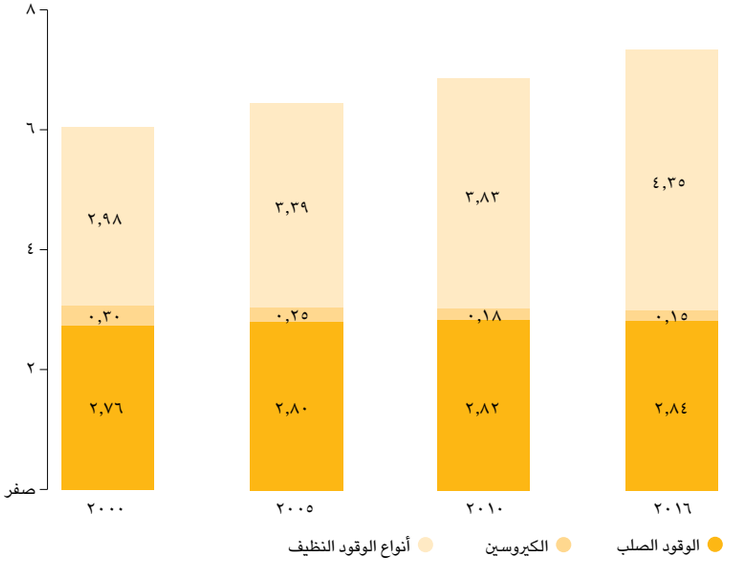

ملاحظة: تشمل أنواع الوقود الصلب الخشب، والفحم، والفحم الحجري، والروث، ومخلفات المحاصيل.

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

مع تزايد التحضّر في العالم، يواجه العديد من البلدان ارتفاعاً في أعداد ساكني الأحياء الفقيرة، مما يؤدّي إلى تدهور نوعية الهواء وعدم كفاية الخدمات والهياكل الأساسية الحضرية. ويستمر التوسّع الحضري للمدن بمعدّل يزيد ١,٥ مرة على النمو السكاني، مما يبرز الحاجة إلى تخطيط حضري أفضل ونظم نقل أكثر كفاءة. ولمعالجة كثير من هذه التحدّيات، وضع ١٥٢ بلداً سياساتٍ حضرية وطنية تدعم استدامة التوسع الحضري. ومع أن هناك تقدم يُحرز في هذا المجال، فإنه لا بدّ من مضاعفة الجهود لضمان حصول جميع سكان الحضر على سكن آمن ملائم، وعلى الهواء النقي والخدمات الأساسية، ولتمكينهم من العيش في مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود.

عدد ونسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ٢٠٠٠ و٢٠١٤
(بالملايين وبالنسبة المئوية)

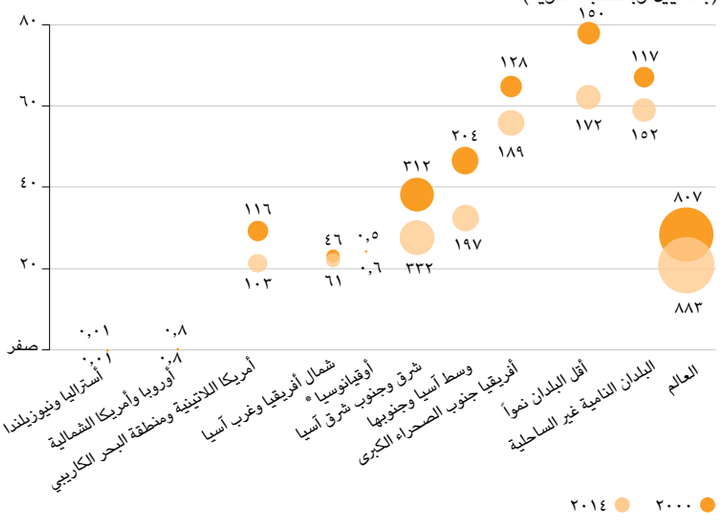

ملاحظة: يمثل حجم الدوائر عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (بالملايين)؛ ويمثل موقع الدوائر على المحور العمودي نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. ولأول مرة، تشمل بيانات هذا العام البلدان المتقدمة النمو بالإضافة إلى البلدان النامية. ولهذا السبب، قد تختلف الأرقام بعض الشيء عن الأرقام المقابلة الواردة في التقارير السابقة.

النمو السكاني الحضري يفوق ما يتحقق من تحسين في ظروف الأحياء الفقيرة

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، عملت البلدان على تحسين الأحياء الفقيرة في المدن بصورة مطردة، حيث تمكنت من نقل ملايين الأشخاص من أحوال سكنية دون المستوى اللائق ومن تزويدهم بالسكن الملائم. ونتيجة لذلك، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، انخفض معدّل نسبة سكان الحضر في العالم من الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بنسبة ٢٠ في المائة (أيّ من ٢٨,٤ إلى ٢٢,٨ في المائة). ومع ذلك، فإن معدّل بناء المساكن الجديدة متأخر جداً عن معدّل نمو سكان الحضر، وقد ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٨٠٧ ملايين إلى ٨٨٣ مليوناً خلال هذه الفترة. ويعيش غالبية سكان الأحياء الفقيرة في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (٣٣٢ مليوناً)، ووسط وجنوب آسيا (١٩٧ مليوناً) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٨٩ مليوناً).

نسبة النفايات الصلبة البلدية المتولدة التي يتم جمعها، ٢٠٠١ - ٢٠١٥ (بيانات من ١٤ مدينة/بلدية في ١٠٣ بلدان) (كنسبة مئوية)

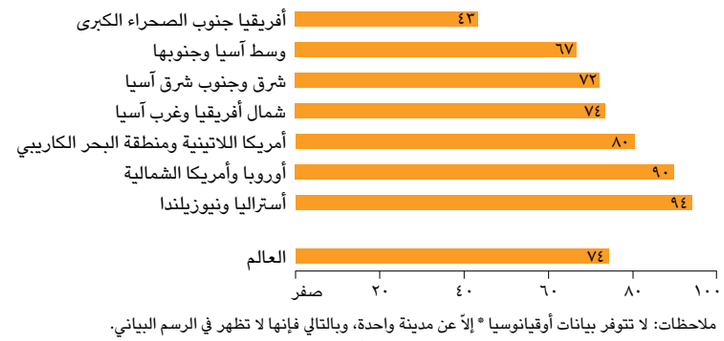

ملاحظات: لا تتوفر بيانات أوقيانوسيا * إلاّ عن مدينة واحدة، وبالتالي فإنها لا تظهر في الرسم البياني.
يتمّ حساب المتوسطات العالمية والإقليمية استناداً إلى بيانات المدن المتوفرة، ويمكن أن تتغيّر في التقارير في المستقبل مع توفر بيانات المدن بصورة أكثر شمولاً.

لا تزال إدارة النفايات الصلبة تمثل تحدّياً بيئياً كبيراً في المدن في العديد من مناطق العالم

تعدّ أعمال جمع النفايات الصلبة وإزالتها ومعالجتها والتخلص منها من الخدمات الأكثر أهمية في البيئة الحضرية. ومع نمو سكان الحضر، وارتفاع مستويات الدخل، وزيادة توجه الاقتصادات نحو المستهلك، فإن حجم النفايات الصلبة المتولدة لا بدّ أن يزداد هو أيضاً. وتُظهر البيانات الواردة من ٢١٤ مدينة أو بلدية في ١٠٣ بلدان أنه يتمّ جمع حوالي ثلاثة أرباع النفايات البلدية الصلبة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتمّ جمع أقلّ من نصف جميع النفايات البلدية الصلبة المتولدة، مما يخلّـف تأثيرات ضارة على صحة السكان. علاوة على ذلك، وحتى عندما يتم جمع النفايات، فإنها غالباً لا تخضع للمعالجة وللتخلص منها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً. ولا تزال إدارة هذه النفايات تمثّل تحدّياً كبيراً يواجه المناطق الحضرية في العديد من مناطق العالم.

تسعون في المائة من سكان الحضر في العالم يتنفسون هواءً غير مأمون، مما يؤدّي إلى ملايين الوفيات

يهدّد تلوث الهواء صحة معظم سكان المدن. وفي عام ٢٠١٦، في جميع المناطق باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، تجاوز المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (PM2.5) توجيهات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بجودة الهواء المحدّدة بمقدار ١٠ ميكروغرام أو أقل لكل متر مكعب. وفي مناطق وسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، زاد متوسط هذه المستويات على خمسة أضعاف القيمة التي تحدّدها توجيهات المنظمة. وهذا يعني أن ٩ من كل ١٠ أشخاص في المناطق الحضرية يفتقرون إلى الهواء النظيف، وأن أكثر من نصف هؤلاء يتعرّضون لمستويات من تلوث الهواء أعلى بـ ٢,٥ مرة من العتبة الآمنة لتركّز الجسيمات الدقيقة. وفي عام ٢٠١٦، توفي ما يقـدّر بنحو ٤,٢ ملايين من الناس نتيجة ارتفاع مستويات تلوث الهواء المحيط. ولا يعترف تلوث الهواء بالحدود، ويتطلب تحسين جودة الهواء وجود إجراءات حكومية مستمرة ومنسقة على جميع المستويات.

التعرّض السنوي للجسيمات الدقيقة (PM2.5) في الهواء المحيط في المناطق الحضرية، مرجح حسب السكان (ميكروغرام لكل متر مكعب)

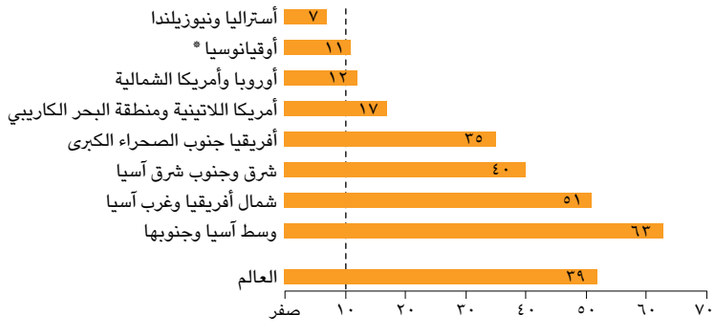

ملاحظة: يمثل الخط العمودي قيمة الجسيمات الدقيقة (PM2.5) التي تحدّدها توجيهات منظمة الصحة العالمية والبالغة ١٠ ميكروغرام أو أقل لكل متر مكعب.

أكثر من نصف المناطق المبنية في المدن في جميع أنحاء العالم هي أماكن عامة مفتوحة

تلعب المساحات العامة المفتوحة في مدن العالم – المنتزهات والجادات المشجرة والحدائق والملاعب والشوارع – دوراً حيوياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير مكان يمكن للناس فيه أن يتفاعلوا فيما بينهم. وغالباً ما تشمل الفوائد الإضافية لهذه المساحات هواءً أنظف وزيادة في المسافات التي يمكن قطعها مشياً، مما يساهم في الصحة البدنية والعقلية. ويوصي مخطط استخدام الأراضي بتخصيص ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الأراضي الحضرية للأماكن العامة (باستثناء الشوارع)، وما بين ٣٠ و٣٥ في المائة للشوارع. وتبين البيانات الواردة من ٢٣١ مدينة أن ما نسبته ٥٩ في المائة من أراضيها المبنية تتكون من مساحات مفتوحة حضرية (نصفها تقريباً تغطيها الشوارع). وتعتبر مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المناطق الوحيدة التي تقلّ فيها هذه النسبة عن ٥٠ في المائة في عينة المدن المدرجة.

حصة المساحة المبنية التي تشكل مساحات مفتوحة حضرية، ٢٠١٤ (بيانات من ٢٣١ مدينة) (كنسبة مئوية)

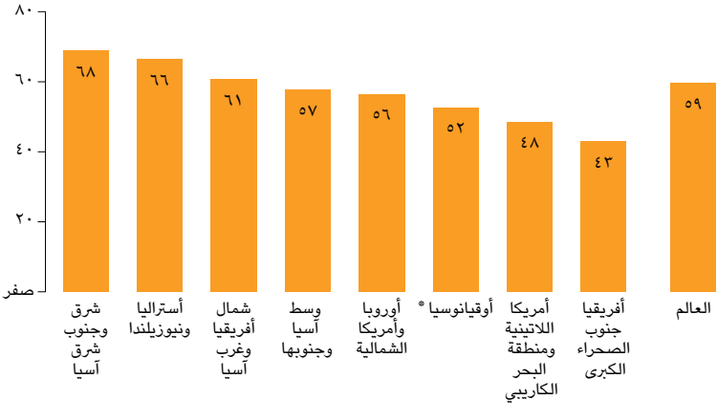

ملاحظة: يتم حساب المتوسطات العالمية والإقليمية استناداً إلى بيانات المدن المتوفرة، ويمكن أن تتغيّر في التقارير في المستقبل مع توفر بيانات المدن بصورة أكثر شمولاً.

هناك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير للحدّ من مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة مدن العالم على الصمود

تظهر الأضرار المبلغ عنها في المساكن، والمنسوبة للكوارث، ارتفاعاً له أهميته من الناحية الإحصائية وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٠ فصاعداً (حتى عندما نأخذ بعين الاعتبار درجة التفاوت العالية المرصودة من سنة إلى أخرى). وفي الوقت نفسه، أظهر عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث الصغيرة إلى المتوسطة اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة نفسها. وتتأثر الأسر ذات الدخل المنخفض والأعمال التجارية الصغيرة أكثر من الأسر المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل. وهذا ناتج عن التعرّض الشديد للأخطار، وظروف الضعف، وانخفاض القدرة على التكيف. وللتمكن من إنقاذ الأرواح، ومنع الخسائر والتقليل منها، وتعزيز قدرة المدن على الصمود، فإن من الضروري تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة التي تأخذ الحدّ من مخاطر الكوارث بعين الاعتبار. وقد وضع العديد من البلدان تدابير للحدّ من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية الضعيفة، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية للصرف في المناطق المعرضة للفيضانات، والتخطيط الحضري والتخطيط لاستخدام الأراضي على أساس المخاطر، وقوانين البناء المناسبة وغيرها من اللوائح الناظمة.

العدد الكلي للوحدات السكنية المتضررة من الكوارث سنوياً، ١٩٩٠ – ٢٠١٣ (بيانات من ٩٠ بلداً) (بالآلاف)

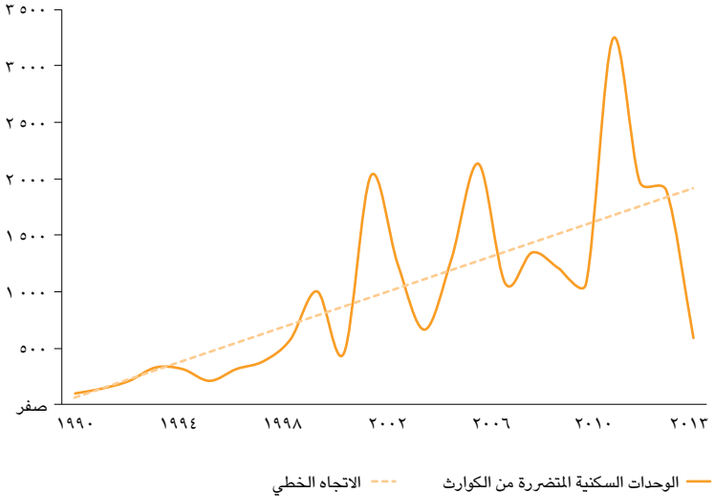

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تتحدّد كيفية استخدام المجتمعات لمواردها الطبيعية وإدارتها لهذه الموارد نوعية حياتها بصورة أساسية. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ في فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة واستخدام الموارد والتدهور البيئي من جهة أخرى، لا سيما من خلال تحسين كفاءة الموارد، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين رفاه الناس. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال الانتقال نحو أنماط للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. ويتطلب تحقيق هذا الانتقال الأخذ بسياسات عامة على المستوى الوطني تخلق بيئة مؤاتية، وبنية أساسية اجتماعية ومادية وأسواق، وتحولاً في ممارسات الأعمال على امتداد سلاسل القيمة العالمية.

هناك نمو في البصمة المادية للبلدان النامية، ولكنها لا تزال أقلّ بكثير من بصمة البلدان المتقدمة النمو

تشير "البصمة المادية" للاقتصاد إلى إجمالي كمية المواد الخام المستخرجة عالمياً – عبر سلسلة التوريد بأكملها – لتلبية الطلب النهائي على الاستهلاك في ذلك الاقتصاد. ويعتمد الناس على هذه المواد لتلبية الاحتياجات الأساسية – من الغذاء والملبس والماء والمأوى والبنية التحتية والعديد من جوانب الحياة الأخرى. وفي أنحاء كثيرة من العالم النامي، هناك حاجة إلى زيادة في البصمة المادية لتعزيز مستويات المعيشة للسكان الآخذة أعدادهم في التزايد. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تقليل الاعتماد على المواد الخام وزيادة إعادة تدويرها للحدّ من الضغط والأثر على البيئة.

وقد نمت البصمة المادية للفرد الواحد في البلدان النامية من خمسة أطنان مترية في عام ٢٠٠٠ إلى تسعة أطنان مترية في عام ٢٠١٧، مما يمثل تحسناً كبيراً في مستوى المعيشة المادي. ويعزى معظم الزيادة إلى ارتفاع في استخدام الفلزات غير المعدنية، مما يشير إلى نمو في مجالات البنية التحتية والبناء.

وبالنسبة لجميع أنواع المواد، يزيد نصيب الفرد منها في البلدان المتقدمة النمو على نصيب الفرد في البلدان النامية بنسبة الضعفين على الأقل. وعلى وجه الخصوص، فإن البصمة المادية للوقود الأحفوري أعلى بأكثر من أربع مرات في البلدان المتقدمة النمو منها في البلدان النامية. ونظراً لأن الوقود الأحفوري يؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة بطرق مختلفة، فإن الحاجة إلى فك الارتباط بين استخدامه وبين النمو الاقتصادي تعتبر أمراً أساسياً للتوصّل إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

البصمة المادية للفرد الواحد حسب نوع المواد الخام، ٢٠٠٠ – ٢٠١٧ (بالأطنان المترية للفرد الواحد)

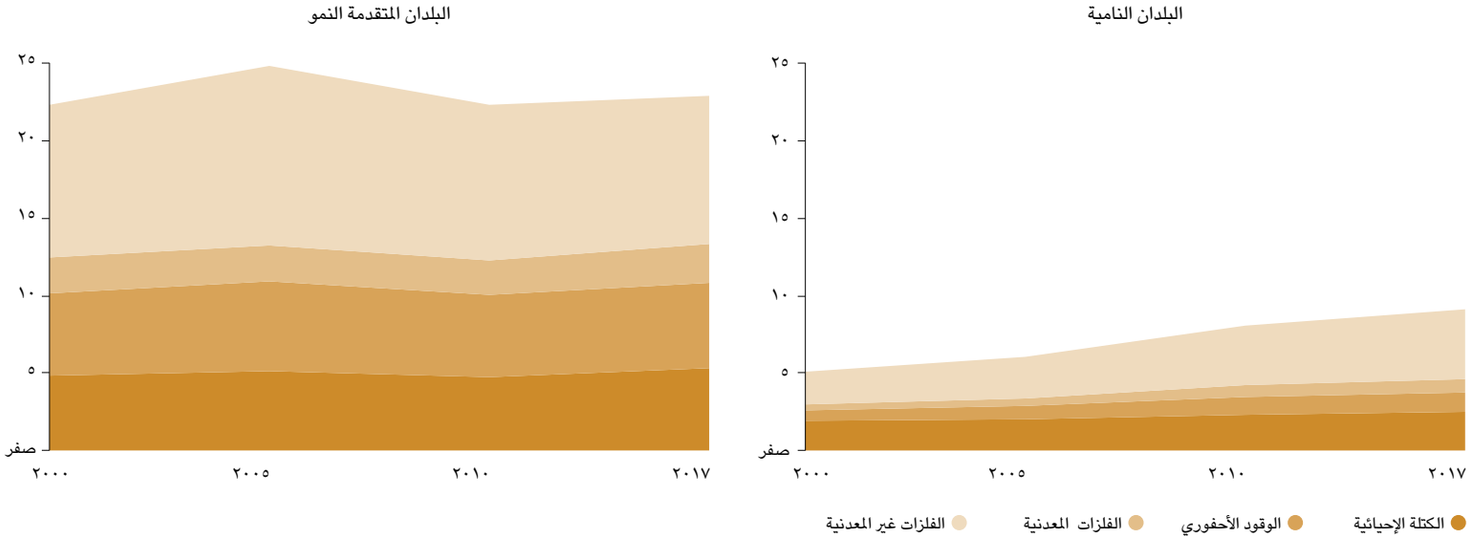

يدعم استخراج المواد الخام في العالم النامي أنماط الاستهلاك في البلدان الأكثر ثروة

يشير الاستهلاك الداخلي للمواد إلى المواد المستخرجة داخل البلد لاستخدامها في عمليات الإنتاج. ومن ناحية أخرى، تأخذ البصمة المادية بعين الاعتبار الموارد الموجودة داخل البلد أو المستوردة، وهي تُحسب على أساس الطلب النهائي. فإذا كان الاستهلاك الداخلي للمواد أعلى من البصمة المادية، فإن ذلك يعني أن البلد يقوم بتصدير المواد، عادة المعادن أو الكتلة الحيوية. وعلى العكس، إذا كان الاستهلاك الداخلي للمواد أقل من البصمة المادية، فإن ذلك يشير إلى أن المواد يتم استيرادها.

وعلى مدى العقدين الماضيين، ارتفع الاستهلاك الداخلي للمواد بسرعة في البلدان النامية لتلبية الاحتياجات المادية لتزايد السكان ودعم تحسين مستويات المعيشة. كما تُظهر البيانات أن هناك فجوة كبيرة بين الاستهلاك الداخلي للمواد والبصمة المادية، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية، ولكن في اتجاهين معاكسين. وهذا يعني أن جانباً على الأقل من المواد المستخرجة في البلدان النامية تُستخدم لإشباع العادات الاستهلاكية في البلدان المتقدمة النمو. ومع أن البلدان المتقدمة النمو لم تحقق زيادة لا في بصمتها المادية الكلية ولا في الاستهلاك الداخلي للمواد، فإنها لم تتمكن من سدّ الفجوة بين استهلاكها الداخلي للمواد وبصمتها المادية.

الاستهلاك الداخلي للمواد والبصمة المادية، ٢٠٠٠ – ٢٠١٧ (بلايين الأطنان المترية)

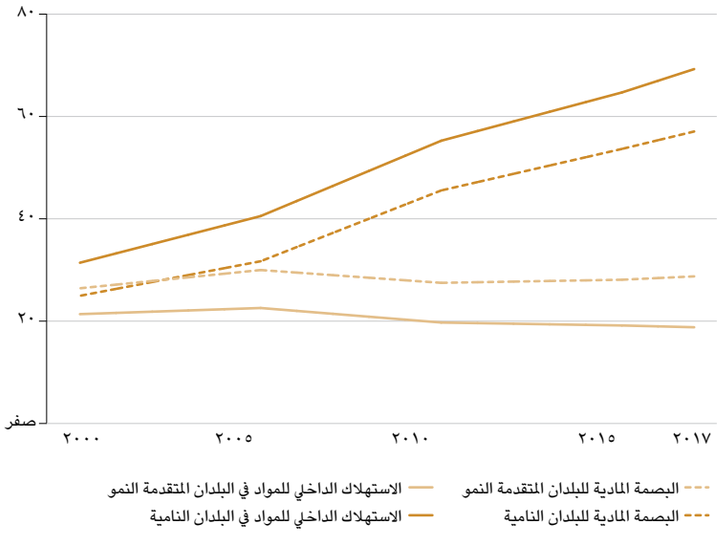

جزئياً، بدفع من أهداف التنمية المستدامة، يقوم عدد متزايد من البلدان بوضع سياسات لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

تشكل سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين آلية رئيسية لتحسين مستويات المعيشة دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة من الموارد. وهي تهدف إلى فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، وزيادة كفاءة الموارد، وتشجيع الأخذ بأنماط حياة أكثر استدامة.

وقد تكثف تطوير هذه السياسات من خلال اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، أبلغ ٧١ بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي عن الأخذ بسياسات للاقتصاد الكلي، أو غير ذلك من الصكوك التنظيمية أو الطوعية أو الاقتصادية، دعماً للتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في اقتصاداتها أو في قطاعات محددة. وانطلاقاً من المعلومات التي تمّ جمعها من الدراسات الاستقصائية السابقة، فإن ما مجموعه ١٠٨ بلدان لديها الآن، أو كان لديها، سياسات ومبادرات وطنية ذات صلة بهذا التحول. وقد أخذت أوروبا زمام المبادرة في ذلك التحرك، بعد أن استهلت ما يقارب نصف أدوات السياسة التي تمّ تحديدها، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

البلدان التي لديها سياسات ومبادرات وطنية ذات صلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

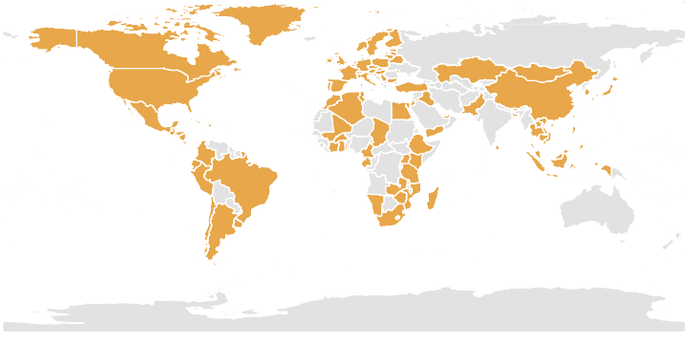

هناك عدد متزايد من الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الشركات الكبيرة التي تبلّـغ عن الاستدامة، ولكن يتعين التوسّع في هذه الممارسة بحيث تشمل الشركات الأصغر حجماً

يوفر تقرير الاستدامة الذي تقدمه شركة ما معلومات عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تخلفها أنشطتها. ويعتبر الإبلاغ عن الاستدامة أداة مهمة لشفافية ومساءلة الشركات، وهو أداة تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وبينما لا تزال تقارير الاستدامة جديدة نسبياً، فإنها تكتسب زخماً تدفعه شراكات القطاع الخاص الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الاهتمام المتزايد لدى الشركات (وخاصة الشركات الكبيرة) والهيئات التنظيمية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة KPMG، فإن ٩٣ في المائة من أكبر ٢٥٠ شركة في العالم (من حيث الإيرادات) تقوم الآن بالإبلاغ عن الاستدامة، وكذلك ثلاثة أرباع أكبر ١٠٠ شركة في ٤٩ بلداً.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من العمل المنهجي لوضع مجموعة من المؤشرات الأساسية لاستدامة الشركات ولمواءمة هذه المؤشرات مع الرصد العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل التحدّيات الرئيسية في دمج الإبلاغ البيئي والاجتماعي والإداري في النماذج الموجودة فعلاً للإبلاغ المالي وغير المالي للشركات؛ وتسهيل تنسيق متطلبات وممارسات الإبلاغ عن الاستدامة؛ وضمان قابلية المقارنة والموثوقية في المعلومات والبيانات التي تقدمها الشركات حول المسائل غير المالية. ومن التحدّيات الأخرى افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الخبرة والموارد اللازمة للإبلاغ، وهي مؤسسات تلعب دوراً رئيسياً في بعض الاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية.

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

الهدف ١٥: حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يُظهر تنفيذ الهدف ١٥ بعض الدلائل المشجعة. فقد تباطأ فقدان الغابات. وتتم إدارة عدد متزايد من مناطق الغابات على نحو مستدام يأخذ بسياسات وممارسات تحمي النظم الإيكولوجية للغابات وتعالج عوامل التدهور. وتستمر جميع المناطق في إحراز تقدّم في منح مركز الحماية الرسمي للمناطق البالغة الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي العالمي. ومع ذلك، فإن تدهور الأراضي يتزايد بسبب الضغوط المتنافسة على الغذاء والطاقة والمأوى. ويجري فقدان التنوع البيولوجي بمعدّل ينذر بالخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل المتمثلة في الأنواع الغازية، وصيد الأحياء البرية غير المشروع والاتجار بها، والاتجاهات الهبوطية في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لدعم التنوع البيولوجي، كلها تثبط الجهود الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية والأنواع الحيوية واستعادتها. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات معجلة للحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها جميع أشكال الحياة واستخدامها بصورة مستدامة.

يتعين أن تنفذ خطط الإدارة المستدامة للغابات بالكامل للتمكن من وقف إزالة الغابات

لا تزال تتقلص مناطق الغابات على كوكبنا هذا، فقد انخفضت مساحتها من ٤,١ من بلايين الهكتارات في عام ٢٠٠٠ (٣١,٢ في المائة من مجموع مساحة الأرض اليابسة) إلى حوالي ٤ بلايين هكتار (٣٠,٧ في المائة من مجموع مساحة الأرض اليابسة) في عام ٢٠١٥. وكان فقدان الغابات متفاوتاً عبر المناطق، إذ طرأ الانخفاض الأكثر دراماتيكية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية، فهذا العامل هو المسؤول عما يقدّر بنحو ٧٣ في المائة من فقدان الغابات في المناطق المدارية وشبه المدارية. ورغم تراجع مساحات الغابات، فقد انخفض معدّل فقدان الغابات بنسبة ٢٥ في المائة منذ فترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.

وقد أظهرت الإدارة المستدامة للغابات نتائج إيجابية في مكافحة استمرار فقدان الغابات. ومن الأمور المشجعة أنه تمّ تخصيص المزيد من الأراضي كمناطق حرجية دائمة، إلى جانب التخطيط والمراقبة وإشراك أصحاب المصلحة واعتماد أطر قانونية لإدارة الغابات المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، تتزايد نسبة مناطق الغابات المحمية وحماية الغابات في إطار خطط للإدارة طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، تظهر بيانات عام ٢٠١٧ اتجاهاً عالمياً إيجابياً في المناطق الحرجية التي حازت على تصديق مستقل على كونها تدار بصورة مستدامة، وقد تحققت الزيادة في معظم المناطق. ومع ذلك، لا تزال إزالة الغابات وتدهور الغابات موضع قلق في بعض المناطق، ولا سيما المناطق المدارية، مما يشير إلى الحاجة إلى تنفيذ كامل لممارسات الإدارة المستدامة للغابات والأراضي.

لوحة متابعة التقدم المحرز نحو إدارة الغابات المستدامة

المنطقة	معدّل صافي التغيّر السنوي في مساحة الغابات، التغيّر من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ إلى ٢٠١٠ – ٢٠١٥	رصيد الكتلة الإحيائية الموجود فوق الأرض في الغابات، التغيّر من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥	نسبة مساحة الغابات الواقعة ضمن مناطق محمية منشأة قانوناً، التغيّر من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥	نسبة مساحة الغابات الخاضعة لخطة طويلة الأجل لإدارة الغابات، التغيّر من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠	مساحة الغابات الحاصلة على شهادة تصديق مستقل، التغيّر من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧
وسط آسيا وجنوبها	▲	▼	●	▲	▼
شرق وجنوب شرق آسيا	▲	▼	▲	▲	▲
شمال أفريقيا وغرب آسيا	▼	▲	▲	▲	●
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	●	●	▲	▲	▲
أوروبا وأمريكا الشمالية	▲	▲	●	●	▲
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	●	▲	▲	▲	▲
أوقيانوسيا *	●	●	▲	▲	▼
العالم	●	●	▲	▲	▲

▼ تغير سلبي ● تدخل ضئيل أو غير موجود ▲ تغير إيجابي

ملاحظة: يجري حساب معدّل التغيّر السنوي الصافي للمساحات المغطاة بالغابات باستخدام صيغة مركبة للتغيّر السنوي.

تجري حماية المزيد من المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي العالمي

تُعرف المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي العالمي بأنها مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وتستمر نسبة هذه المناطق المشمولة بالمناطق المحمية في الزيادة في النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية البرية والجبلية. وفي المتوسط، بالنسبة لجميع الأنواع الثلاثة من النظم الإيكولوجية، ارتفعت نسبة المناطق المشمولة بالمناطق المحمية بأكثر من ١٠ نقاط مئوية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨. ويوجد في أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى متوسط للمناطق المحمية بين مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة وللنظم البرية والجبلية (بنسبة ٥٥ في المائة و٦٣ في المائة و٦٨ في المائة على التوالي). كما تتمتع منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية بأعلى معدّلات النمو السنوي لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية هذه. وتتمتع أوقيانوسيا بمعدّل النمو السنوي المتوسط الأسرع لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الجبلية المشمولة بالمناطق المحمية (بنسبة ١ في المائة سنوياً) كما أن لديها أكبر زيادة إجمالية في هذه المناطق منذ عام ٢٠٠٠ (١٩ في المائة). وتكفل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية حماية رأس المال الطبيعي ووظائف النظام الإيكولوجي البالغة الأهمية والتي تدعم رفاه الإنسان وتعزز قدرة المجتمعات على التصدي.

متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة والنُظم البرية والجبلية المشمولة بالمناطق المحمية، ٢٠٠٠ – ٢٠١٨ (بالنسبة المئوية)

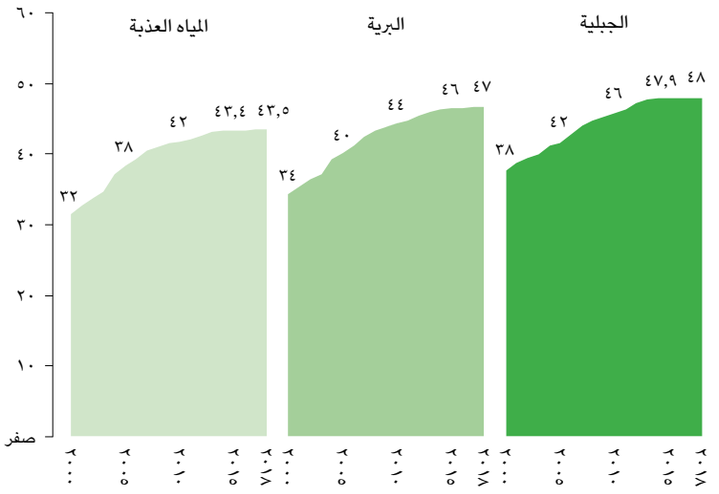

تدهور الأراضي يهدّد سبل العيش لأكثر من بليون شخص

يستمر تدهور التربة والأراضي بسبب تزايد المنافسة على استخدام الأراضي، مما يقوض أمن وتنمية جميع البلدان. وفي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٣، شهد حوالي خُمس مساحة اليابسة المغطاة بالنبات اتجاهات متدهورة مستمرة في الإنتاجية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى استخدام الأراضي والمياه وإدارتهما. وقد تأثر بذلك ما يصل إلى ٢٤ مليون كيلومتر مربع من الأراضي (أيّ مساحة بحجم الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة)، بما في ذلك ١٩ في المائة من الأراضي الزراعية، و١٦ في المائة من أراضي الغابات، و١٩ في المائة من الأراضي العشبية، و٢٨ في المائة من المراعي. وبالنسبة للأراضي العشبية والمراعي، يتجاوز المدى العالمي للمناطق التي تعاني من انخفاض الإنتاجية المناطق التي شهدت زيادات في الانتاجية. وتتأثر أمريكا الجنوبية وأفريقيا بشكل كبير بتناقص الإنتاجية: ففي بعض المناطق الجافة، تؤدّي المراحل المتقدمة من تدهور الأراضي إلى التصحّر. ويعتبر عكس هذه الاتجاهات المقلقة من خلال الإدارة المستدامة للأراضي العامل الرئيسي لتحسين سبل العيش والقدرة على الصمود لدى أكثر من بليون شخص يعيشون في الأراضي المتدهورة.

الخارطة العالمية لإنتاجية الأراضي، ١٩٩٩ – ٢٠١٣

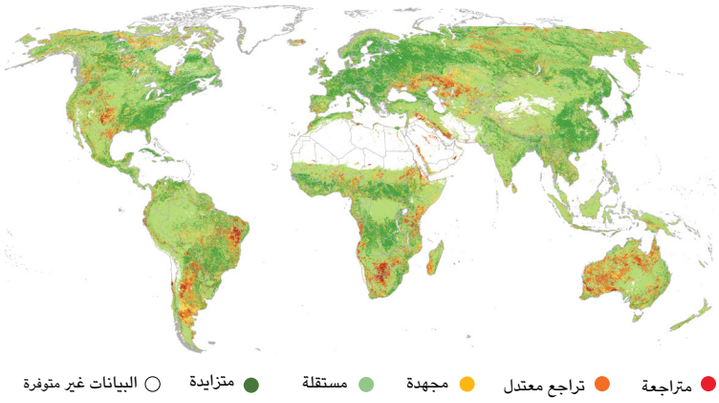

ملاحظة: تُظهر الخارطة خمس فئات من المسارات الثابتة لإنتاجية الأرض خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٣. وتعتبر إنتاجية الأرض متغيّراً أساسياً لكشف ورصد التحولات النشطة للأراضي والتي ترتبط عادة بعمليات تدهور الأراضي. ويمكن التعبير عن هذه الإنتاجية كمكافئ لصافي إنتاجية الأرض الأساسية لكل وحدة من وحدات المساحة والوقت، وهي تعكس القدرة الكلية للأرض على دعم التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظام البيئي.

تتزايد كثافة أعمال مكافحة الأنواع الغازية، غير أن هذه الأنزاع تظل مساهماً رئيسياً في فقدان التنوع البيولوجي

تمثل الأنواع الغريبة الغازية، بما في ذلك النباتات والحيوانات والفطريات والكائنات الدقيقة، أحد أكثر الأسباب خطورة بالنسبة لفقدان التنوع البيولوجي وانخفاضه، بعد فقدان الموائل. ويقع أشد الأثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ورداً على ذلك، ارتفع عدد البلدان التي سنّت تشريعاً وطنياً للوقاية من انتشار هذه الأنواع وإدارتها بنسبة ١٩ في المائة منذ عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة أرباع البلدان الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أدرجت أهدافاً ذات صلة في استراتيجياتها الوطنية للتنوع البيولوجي. وتتوفر في أكثر من ٨٨ في المائة من البلدان الـ ٨١ التي شملتها الدراسة إدارة حكومية أو وكالة وطنية مسؤولة عن إدارة الأنواع الغازية. ومع ذلك، فإن أكثر من ثلث هذه البلدان لا تخصص ميزانية لهذا الجهد ولم تتمكن من الوصول إلى أيّ آلية عالمية للحصول على التمويل. ولمضاعفة المشكلة، فإن المعدّل العام للغزوات البيولوجية لا يُظهر أيّ دليل على التباطؤ، فقد طرأ نمو في عدد الأنواع الغازية ومدى انتشارها بسبب زيادة التجارة والنقل.

العدد التراكمي للبلدان التي تقدم تقاريرها إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالوقاية من الأنواع الغريبة الغازية أو مكافحتها، ١٩٩٠ – ٢٠١٦

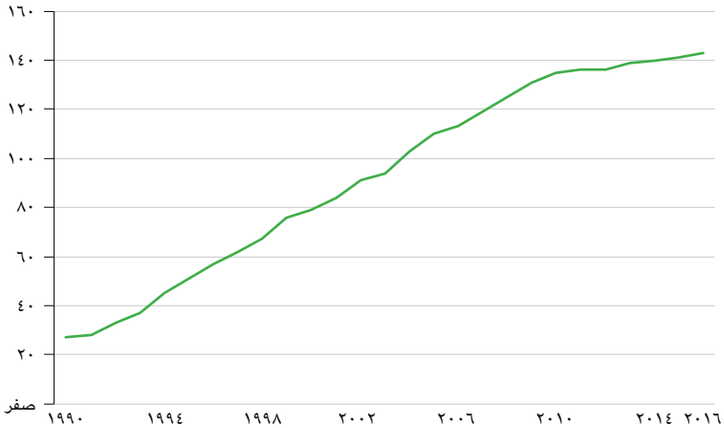

التركيز على الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى
الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

لئن كانت المسؤولية الأساسية عن تحقيق الأهداف والغايات الطموحة في خطة عام ٢٠٣٠ تقع على عاتق فرادى البلدان، فإن للدعم الدولي والشراكات الدولية أهمية بالغة، لا سيما بالنسبة لأشدّ البلدان فقراً وللبلدان التي تواجه تحدّيات خاصة بسبب موقعها الجغرافي. ويرمي الهدف ١٧ إلى تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، والجمع بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى.

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧
(ببلايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠١٦)

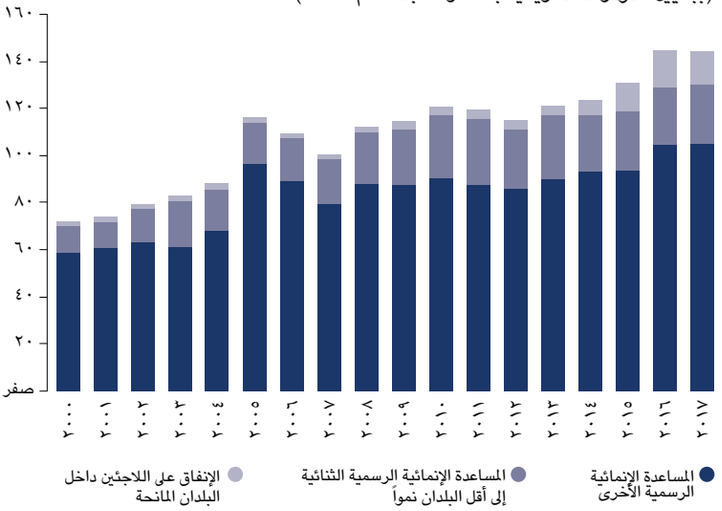

انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل طفيف في عام ٢٠١٧، مما يعود إلى انخفاض في تكاليف مساعدة اللاجئين

في عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٤٦,٦ بليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً (بنسبة ٠,٦ في المائة) بالقيمة الحقيقية عن مستوى عام ٢٠١٦. ويعزى الانخفاض أساساً إلى خفض الإنفاق على اللاجئين داخل البلدان المانحة: ففي عام ٢٠١٧، أنفقت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ١٤,٢ بليون دولار، أو ٩,٧ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، لاستضافة اللاجئين لديها؛ ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة ١٣,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بمستوى عام ٢٠١٦. وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من بلدان اللجنة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٤,٠ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٦.

وقد حدّدت الأمم المتحدة معياراً لمساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية يتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من الدخل الوطني الإجمالي للبلد المعني. ومع ذلك، لم يحقق هذا الهدف سوى خمسة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وهي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج. وبصفة عامة، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية عند ٠,٣١ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي في عام ٢٠١٧. وبلغ إجمالي المعونة الإنسانية ١٥,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أيّ بزيادة قدرها ٦,١ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٦.

اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ من السكان في البلدان النامية والمتقدّمة النمو، حسب نوع السرعة، ٢٠١٥ و٢٠١٦

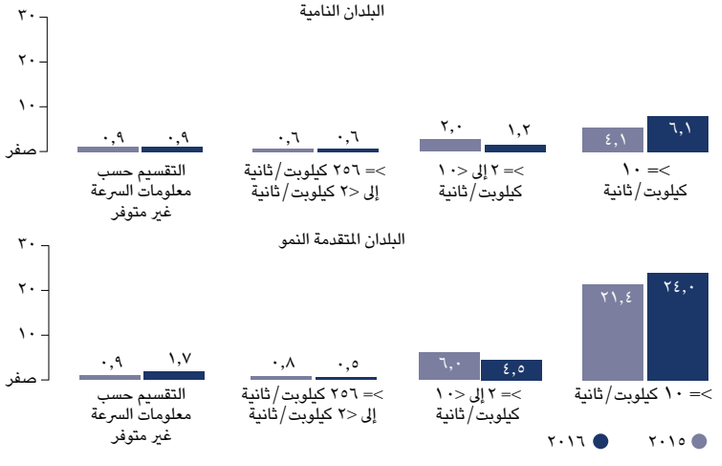

لا يزال الوصول إلى الإنترنت بشبكة ثابتة عريضة النطاق عالية السرعة غير ممكن إلى حدّ كبير في جميع أنحاء العالم النامي

على الرغم من الارتفاع العالمي في الاشتراكات بشبكة ثابتة عريضة النطاق عالية السرعة، إلاّ أن هذا النوع من وصلة الإنترنت لا يزال غير متوفر إلى حدّ كبير للسكان في جميع أنحاء العالم النامي. وفي عام ٢٠١٦، كان ٦ في المائة فقط من السكان في هذه البلدان قادرين على الوصول إلى الإنترنت بشبكة عريضة النطاق عالية السرعة، مقارنة بنسبة ٢٤ في المائة في المناطق المتقدمة النمو. ويمكن لهذا الوصول إلى الإنترنت أن يؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي، وتحسين الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتسهيل تقاسم المعرفة. وعلى العكس من ذلك، تؤثر القيود المفروضة على قدرة وسرعة الوصلات الثابتة عريضة النطاق على جودة وأداء هذه الأداة الإنمائية، مما يوسّع من أشكال عدم المساواة القائمة.

تعتبر التحويلات شريان الحياة بالنسبة للأسر والمجتمعات المحلية في البلدان ذات الدخل المنخفض والأدنى

ارتفع الحجم الكلي لجميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية من المهاجرين الدوليين إلى البلدان المنخفضة الدخل، من ٤١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٧١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣، ثم انخفض بشكل طفيف إلى ٦٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ويُعزى معظم الزيادة إلى الارتفاع المستمر في تدفقات التحويلات، من ٦,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل. وفي المقابل، شكلت التحويلات في معظم البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى الجانب الأعظم (٦١ في المائة) من التدفقات المالية الخارجية. وفي مجملها، ارتفعت التدفقات إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى من ٢٨٧,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٥٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥، ثم انخفضت بعض الشيء إلى ٤٢٢,١ بليون دولار في عام ٢٠١٦.

على الرغم من الاتجاه الصاعد في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقد الماضي، فإن نمو هذين النوعين من التمويل الخارجي شهد ركوداً خلال عدد من السنوات الأخيرة. وبمقارنة التحويلات الشخصية بنوعي التمويل الخارجي الآخرين، فإنها تميل لأن تكون مصدراً للدخل أكثر موثوقية وأقل تقلباً. وفي عام ٢٠١٦، كان حجم التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى أكبر بثلاثة أمثال من المساعدة الإنمائية الرسمية، كما كان أكبر من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مجتمعتين. ويمكن للتحويلات الشخصية، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية، أن تخفف من القيود الإئتمانية التي تواجهها الأسر الفقيرة، وأن تيسّر تراكم الأصول والاستثمار في الأعمال، فضلاً عن دورها في خفض مستويات الفقر.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفقات التحويلات الشخصية، ٢٠٠٧ - ٢٠١٦ (ببلايين الدولارات بالسعر الحالي)

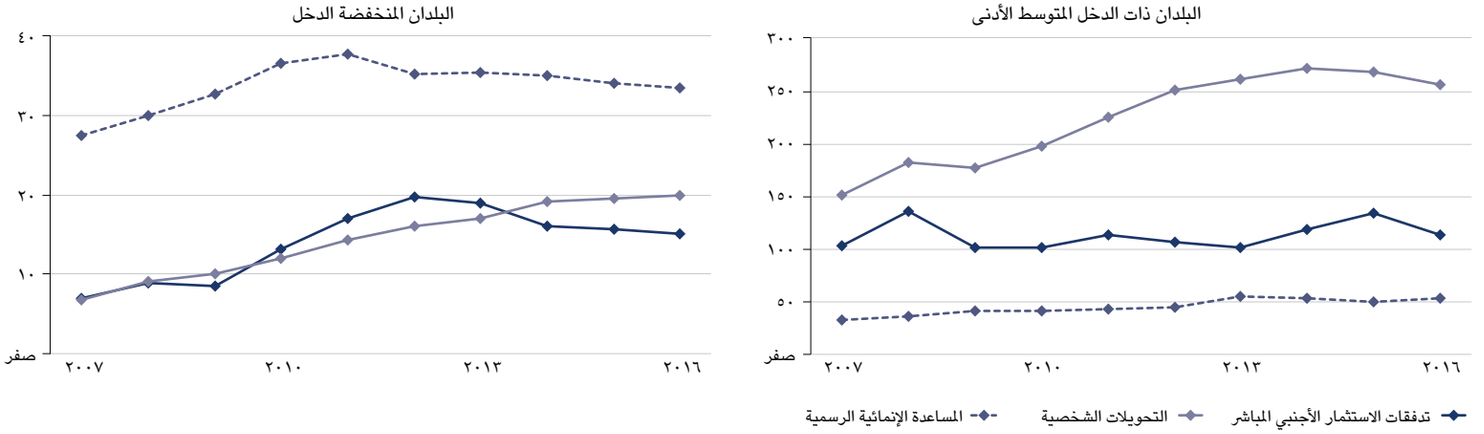

انخفضت حصص المناطق النامية وأقل البلدان نمواً من الأسواق

رافق الركودَ في التجارة العالمية منذ عام ٢٠١١ انقطاعٌ في التوسّع في حصص المناطق النامية وأقل البلدان نمواً من الأسواق العالمية. وفيما بين المناطق النامية، انخفضت حصة صادرات البضائع العالمية خلال سنتين متتاليتين: من ٤٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يشكّل تبايناً حاداً مع متوسط الزيادة السنوية الذي كان قد بلغ ١,٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢. وانخفضت حصة صادرات البضائع العالمية من ١,١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بارتفاعها من ٠,٦ في المائة إلى ١,١ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. ولوحظ اتجاه مماثل لصادرات الخدمات: فقد بلغت حصة أقل البلدان نمواً من هذه الصادرات ٠,٧٤ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً عن مستوى عام ٢٠١٣. ويمكن أن يعزى جزء كبير من الانخفاض في حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، نظراً لأن صادرات العديد من أقل البلدان نمواً تتركز في السلع الأساسية الأولية مثل المعادن والفلزات والوقود.

حصة الصادرات العالمية من السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً، ٢٠٠١ - ٢٠١٦
(كنسبة مئوية)

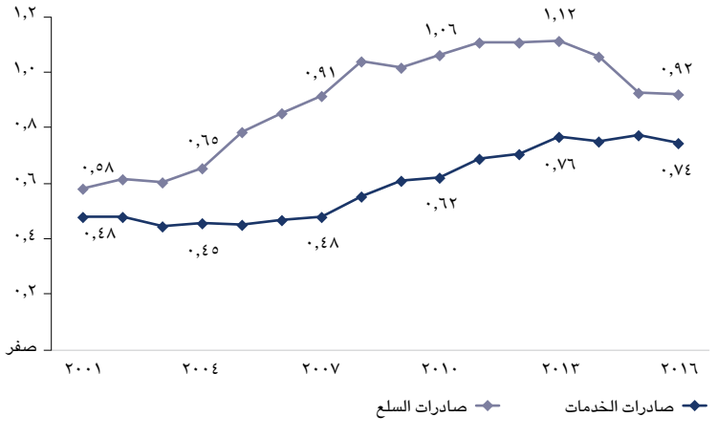

المتوسط المرجح بالتجارة للرسوم الجمركية على الواردات والمطبق بموجب الاتفاقات التفضيلية واتفاقات الدول الأوْلى بالرعاية، ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

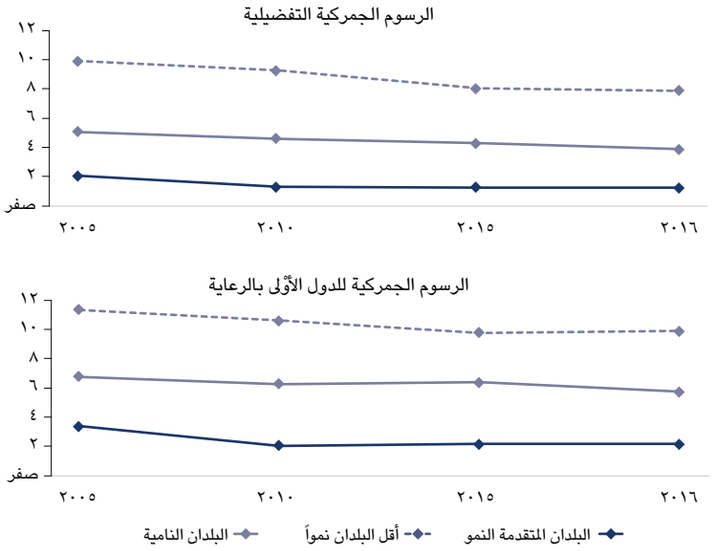

يستمر انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء

بالنسبة لجميع مجموعات البلدان، أخذت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات بموجب الاتفاقات التجارية التفضيلية، التي تشمل اتفاقات التجارة الحرّة الثنائية والإقليمية، في الانخفاض مع مرور الوقت. وفي عام ٢٠١٦، بلغ المعدّل المرجح بالتجارة للرسوم الجمركية التفضيلية المفروضة على الواردات من أقل البلدان نمواً ٧,٩ في المائة، أيّ بانخفاض بنسبة نقطتين مئويتين عن عام ٢٠٠٥. وبالنسبة للمناطق النامية، بلغ متوسط معدّل الرسوم الجمركية التفضيلية في عام ٢٠١٦ ما نسبته ٣,٩ في المائة، أيّ بانخفاض بنسبة ١,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة. كما أن معدّلات الرسوم الجمركية للدول الأوْلى بالرعاية، والتي تطبقها على بعضها البعض البلدانُ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ما لم تكن جزءًا من اتفاقية تجارية تفضيلية، انخفضت أيضاً بالنسبة لجميع مجموعات البلدان.

مدى استخدام أُطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي في البلدان الهشة وغير الهشة، ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

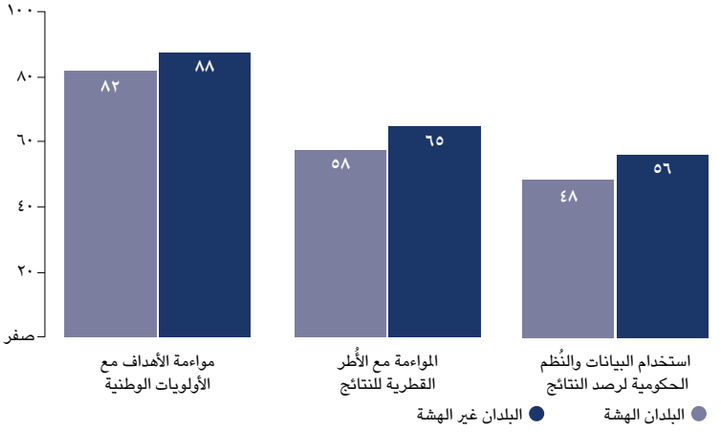

هناك حاجة إلى بذل جهود كبرى لمواءمة التعاون الإنمائي مع الأولويات والنتائج الإنمائية التي تحدّدها البلدان لنفسها، لا سيما بالنسبة للبلدان الهشّة

يحتاج الشركاء في التنمية إلى بذل المزيد من الجهود لمواءمة دعمهم مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأطر النتائج التي تضعها الحكومات، لا سيما في البلدان الهشّة، وعليهم احترام الحيز السياساتي للبلد المعني ودوره القيادي في تحديد مساره الخاص نحو التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٦، شارك أربعون بلداً من البلدان الهشّة في عملية عالمية لرصد مواءمة مشاريع التنمية مع الأطر والأولويات الوطنية. ووجدت العملية أن ٨٢ في المائة من مشاريع التنمية الجديدة لديها أهداف تتماشى مع الأولويات الوطنية. غير أنه عند تحديد النتائج المتوقعة من تلك المشاريع، لم يُستمد من الإطار القطري للنتائج سوى ٥٨ في المائة من مؤشرات النتائج. واعتمد أكثر من نصف المشاريع على نُظم وبيانات موازية لرصد التقدم ونتائج التنمية، بدلاً من دمج جهود الرصد هذه في النظم الحكومية القائمة.

عدد ونسبة البلدان التي تنفذ خططاً إحصائية وطنية، حسب حالة التمويل، ٢٠١٧ (العدد والنسبة المئوية)

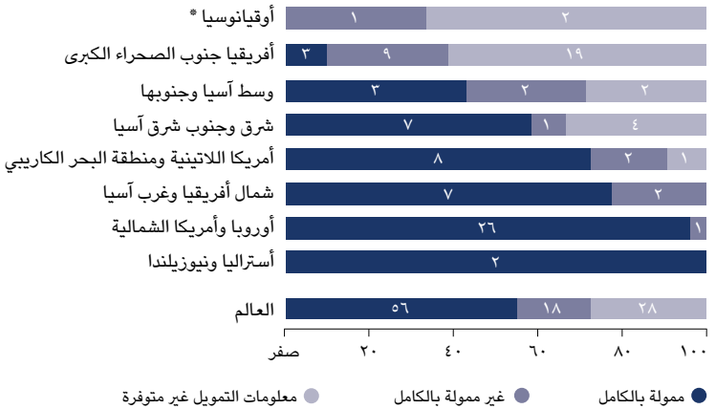

ملاحظة: تمثل البيانات عدد البلدان التي تنفذ خططاً إحصائية وطنية. ويصف المحور الأفقي وطول الشريط نسبة البلدان التي تنفذ هذه الخطط.

لدى معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خطط إحصائية وطنية، لكن قلة من هذه الخطط تحظى بتمويل كامل

في عام ٢٠١٧، نفذت ١٠٢ من البلدان أو المناطق خططاً إحصائية وطنية. وقد قادت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذا الجهد بين المناطق النامية، إذ كان هناك خطط قيد التنفيذ في ٣١ بلداً. ومع ذلك، فمن بين ٥٦ بلداً في جميع أنحاء العالم لديها خطط تحظى بتمويل كامل، كان هناك ٢٦ بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية، وثلاثة بلدان فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد ثبت أن وضع خطط إحصائية وطنية قوية ومتماسكة ومجدية مدعومة سياسياً، يتسم بالفعالية في بناء القدرات عبر جميع النظم الإحصائية الوطنية. ويمكّن ذلك البلدان من الاستجابة للطلب المتزايد على البيانات مع توفير إطار لتعبئة الموارد الوطنية والموارد الدولية من خلاله.

وفي عام ٢٠١٧، كان لدى ٧١ بلداً، من أصل ٩٨ بلداً تتوفر عنها المعلومات، تشريعات إحصائية وطنية تمتثل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ومن بين هذه البلدان الـ ٧١، يقع ٣٤ بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية. وسيتعين على مزيد من البلدان النامية أن تضع تشريعات إحصائية صلبة مدعومة سياسياً تتيح للنظام الإحصائي الوطني العمل بطريقة شفافة ومستقلة.

لا تزال حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء القدرات الإحصائية منخفضة، على الرغم من تزايد الطلبات

في عام ٢٠١٥، تلقت البلدان النامية ٥٤١ مليون دولار كدعم مالي قدمته الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية لجميع مجالات الإحصاء. وبلغ الدعم المقدم للإحصاءات في أقل البلدان نمواً ١٧٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ١٠٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من تزايد الوعي بأهمية الإحصاءات، وهو ما تحقق إلى حدّ كبير من خلال أهداف التنمية المستدامة، فإن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات بقيت في حدود ٠,٣ في المائة منذ عام ٢٠١٠. وهناك حاجة إلى مواصلة الدعم التقني والمالي وزيادته لضمان أن تتوفر لدى البلدان في المناطق النامية البيانات اللازمة لتنفيذ ورصد خططها الإنمائية الوطنية بشكل كامل.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية † المخصصة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية، ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

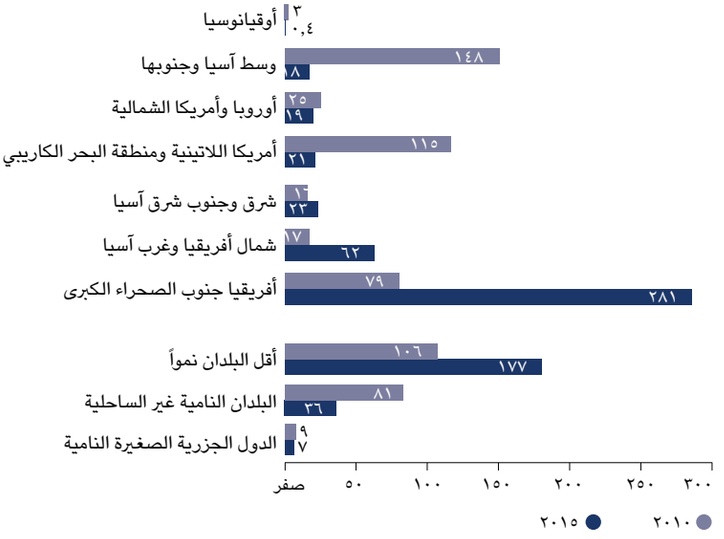

† الالتزامات المحدّدة لبلد معين فقط. وتستثنى الالتزامات غير المخصصة والموجهة لبلدان/أقاليم متعدّدة (قيمتها ١٨٦ مليون دولار).

لا تزال تعدادات السكان والإحصاءات الحيوية غير معمّمة عالمياً

توفر تعدادات السكان والمساكن معلومات أساسية عن حجم سكان البلد ونموهم وتوزيعهم ومكانهم وخصائصهم. وتنبثق عنها مجموعة واسعة من المعلومات الإحصائية، مما يتيح التصنيف التفصيلي للبيانات اللازمة لصياغة سياسات وبرامج التنمية وتنفيذها ورصدها. وخلال العقد من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن.

ومن ناحية أخرى ، تستمر التحدّيات التي تواجه تغطية تسجيل المواليد والوفيات واكتمال الإحصاءات الحيوية، حتى بين البلدان التي لديها أنظمة عاملة للسجلات المدنية. وخلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦، كانت بيانات تسجيل المواليد لدى ١٤٣ بلداً أو منطقة مكتملة بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يستوف هذا المعيار إلاّ ٨ بلدان من أصل ٥٣ بلداً. وخلال نفس الفترة ، كانت بيانات تسجيل الوفيات لدى ١٤٨ بلداً أو منطقة مكتملة بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل؛ أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن هذا الوضع لم ينطبق إلاّ على ٩ بلدان من بين ٥٣ بلداً.

نسبة البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٧؛ ونسبة البلدان التي تُعتبر بيانات تسجيل الوفيات لديها مكتملة بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل؛ ونسبة البلدان التي تُعتبر بيانات تسجيل المواليد لديها مكتملة بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل، ٢٠١٢ – ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

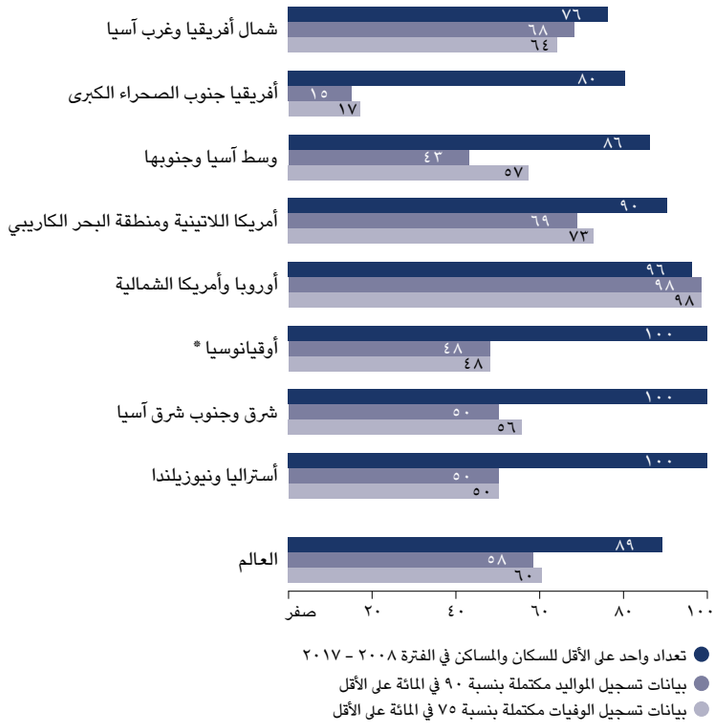

ملاحظة للقارئ

إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة في أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن مؤشرات مختارة للإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة. والمؤشرات المعروضة هي تلك التي تتوفر بشأنها بيانات كافية لتقديم لمحة عامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بوضع إطار المؤشرات العالمية [١] واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/RES/71/313). ويتمثل الغرض من مجموعة المؤشرات هذه في استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي. وليس المقصود من اختيار المؤشرات الواردة في هذا التقرير أن تمثل مجموعة مختارة من الغايات استناداً إلى أهميتها، نظراً لأن جميع الأهداف والغايات تتمتع بنفس القدر من الأهمية، ويتعين أن تعالجها المؤشرات المناسبة.

ويستند تكوين المناطق والمناطق الفرعية في هذا التقرير إلى التقسيمات الجغرافية التي تأخذ بها الأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات اللازمة للتمكن، قدر المستطاع، من إنشاء مجموعات من البلدان يمكن إجراء تحليل لها [٢].

مصادر البيانات والأساس الذي يستند إليه هذا التحليل

بالنسبة لمعظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير، تمثل القيم مجاميع إقليمية و/أو دون إقليمية. وعموماً، فإن الأرقام هي المتوسطات المرجحة للبيانات القطرية، وذلك باستخدام عدد السكان كعامل ترجيح. وهي تُحسب من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، استناداً إلى ولاياتها وخبراتها المتخصصة، من النُظم الإحصائية الوطنية. وكثيراً ما تعدَّل البيانات الوطنية المقدمة إلى النظام الإحصائي الدولي لأغراض المقارنة الدولية، كما يتم وضعها كتقديرات، في حال عدم توفرها. ووفقاً لما قررته اللجنة الإحصائية استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٦، يتعين إعداد التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية.

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات تضم البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs.

ومع أن الأرقام الإجمالية المعروضة تمثل طريقة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن وضع فرادى البلدان داخل منطقة معينة قد يختلف اختلافاً كبيراً عن متوسطات المنطقة ككل. كما أن عرض الأرقام الإجمالية لجميع المناطق يحجب واقعاً آخر يتمثل في عدم توفر بيانات كافية في كثير من أنحاء العالم لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد ورصد تنفيذ السياسات الإنمائية.

الاستثمار في البيانات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً كاملاً

يعدّ توفر البيانات الجيدة أمراً حيوياً بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً، لاتخاذ قرارات مستنيرة وضمان استعراض دقيق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. على أن تتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة يتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية لم يسبق لها مثيل من البيانات والإحصاءات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تلك المستمدة من النظم الإحصائية الرسمية ومن مصادر البيانات الجديدة والمبتكرة.

ويواجه العديد من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحدّيات خطيرة في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الدقيقة المتاحة في الوقت المناسب عن جوانب معينة من حياة الناس غير معروفة، ولا يزال كثير من المجموعات والأفراد "غير مرئي"، ولا تزال العديد من التحدّيات الإنمائية غير مفهومة جيداً. وفي القرار ٧٠/١، أقرّت الدول الأعضاء بالدور الحاسم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات والتزمت بمعالجة الثغرات في البيانات (الفقرة ٥٧). وتوفر خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين في عام ٢٠١٧، خارطة طريق لتحديث النظم الإحصائية وتقويتها.

وينبغي، حيثما أمكن، أن يستند الرصد العالمي إلى بيانات وطنية قابلة للمقارنة وموحّدة يتم الحصول عليها من خلال آليات إبلاغ راسخة توفرها البلدان للنظام الإحصائي الدولي. وللتعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية أهمية أساسية لضمان التدفق الفعّال للبيانات الدولية الصالحة للمقارنة. ويمكن تحسين هذه الآليات عن طريق تعزيز وظيفة التنسيق التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

ويتطلب إنتاج البيانات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً كاملاً التزاماً سياسياً قوياً وزيادة في الموارد لدعم الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى تقوية النظم الإحصائية. وإضافة إلى ذلك، يتعين استكشاف مصادر جديدة للبيانات وتكنولوجيات جديدة لجمع البيانات وللدمج بين مصادر مختلفة للبيانات، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسيكتسي إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية أهمية خاصة في إنتاج عدد من المؤشرات.

---

[١] ترد قائمة للمؤشرات الكاملة في: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list.

[٢] ترد تركيبة تلك المناطق الفرعية في القسم التالي المعنون "المجموعات الإقليمية".

المجموعات الإقليمية

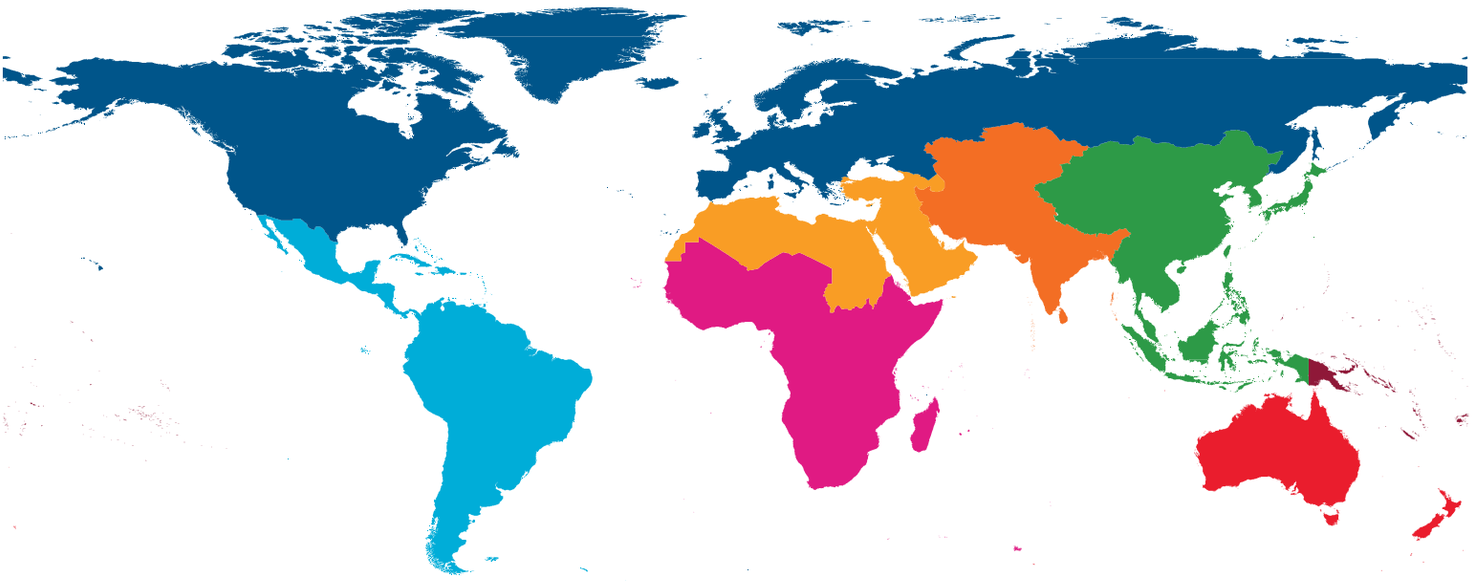

ملاحظة:
- أوقيانوسيا * تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
- إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

يقدّم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحدّدة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49) [٣] مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحّد M49.

ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات [٤].

إضافة إلى ذلك، يقدّم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أيّ رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

[٣] يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49.

[٤] ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والمذكرة هذه متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

الصور:

الغلاف © FAO

الصفحة ٢ © UNICEF/Harandane Dicko

الصفحة ١٨ © UNICEF/Olivier Asselin

الصفحة ٢٢ © UNDP Picture This/Kailash

الصفحة ٢٤ © World Bank/Dominic Chavez

الصفحة ٢٦ © UNDP Picture This/Joydeep Mukherjee

الصفحة ٢٨ © Nermesh Singh

الصفحة ٣٠ © UNICEF/Giacomo Pirozzi

مراجع الخرائط: الخريطة في الصفحة ١٢ المضمنة في إشارات المعلومات المصورة مأخوذة من التقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦.

الخريطة على الصفحة ١٩ مأخوذة من منظمة الصحة العالمية – موئل الأمم المتحدة ٢٠١٨.

الخريطة على الصفحة ٢٣ مأخوذة من تقرير تتبع هدف التنمية المستدامة ٧ لعام ٢٠١٨: تقرير التقدم المحرز في مجال الطاقة (وهو تقرير مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية).

الخريطة على الصفحة ٢٧ مأخوذة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وقدّم بيانات رسم الخرائط قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

الخريطة على الصفحة ٢٩ مأخوذة من الأطلس العالمي للتصحّر لعام ٢٠١٨، الطبعة الثالثة (المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية) وهي متاحة أيضاً في التوقعات العالمية للأراضي، الطبعة الأولى.

مراجع إشارات المعلومات المصورة: إشارات المعلومات المصورة الواردة في الصفحات من ٤ إلى ١٣ وفي الصفحة ٢٧ مأخوذة من الموقع thenounproject.com بموجب رخصة NounPro.

التصميم: وحدة التصميم البياني بالأمم المتحدة/إدارة شؤون الإعلام
تصميم التقرير الإضافي، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

المحرر: لويس جنسن

حقوق الطبع © ٢٠١٨ الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: http://www.copyright.com.
وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنون التالي:
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/publications

منشور صادرعن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-363320-5

يستند التقرير إلى مجموعة رئيسية من البيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة واستخدمت فيها مدخلات قدمها عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية استجابة لدعوة تضمنها قرار الجمعية العامة ١/٧٠ (الفقرة ٨٣) لتقديم تقدير سنوي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترد أدناه قائمة بالمنظمات الدولية والإقليمية التي أسهمت في التقرير. كما ساهم فيه عدد من الإحصائيين الوطنيين والخبراء القادمين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

الاتحاد البرلماني الدولي
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة
استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من الكوارث
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
تحالف الدول الجزرية الصغيرة
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين/شراكة الإحصاء ٢١
صندوق الأمم المتحدة للسكان
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
صندوق النقد الدولي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
مجموعة البنك الدولي
مركز التجارة الدولية
مصرف التنمية الآسيوي
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمحيطات
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مكتب الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة التجارة العالمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة السياحة العالمية
منظمة الصحة العالمية
منظمة الطاقة المستدامة للجميع
منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة العمل الدولية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/هيئة الأمم المتحدة للمرأة
الوكالة الدولية للطاقة
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة http://unstats.un.org/sdgs.

أهداف التنمية المستدامة

"... ضيقوا الفجوات. تخطوا الانقسامات.
أعيدوا بناء الثقة من خلال الجمع بين
الناس على أهداف مشتركة. الوحدة هي
سبيلنا. فمستقبلنا يعتمد عليها."

— أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

18-03826